

كوثر: بيانات

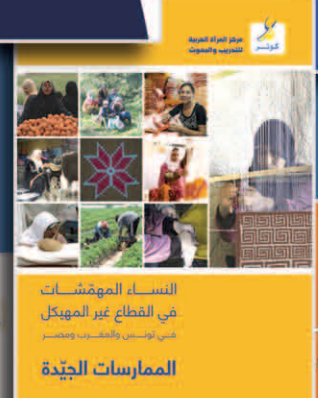
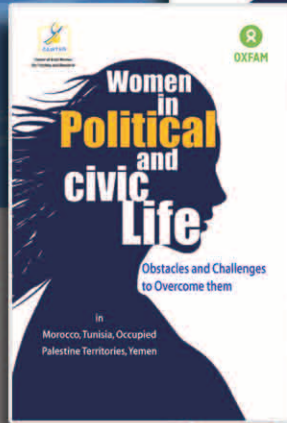
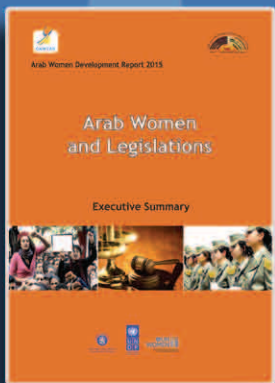
ملف العدد :

إضاءة على المجلس العربي للطفولة والتنمية

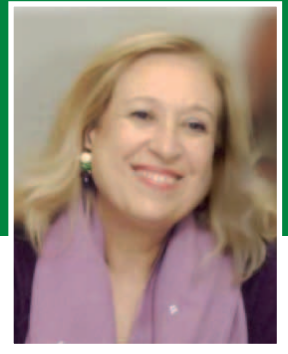
«كوثر» فضاء للحوار والعمل بين منظمات
المجتمع المدني والسلط المحلية :
مشاريع للحوار والسلام المجتمعي

النساء المهمشات في القطاع غير المهيكل
التجارب والممارسات الجيدة

رصيد معرفي ثري ومتنوع
سيوجه برامج ومشاريع
«كوثر» المستقبلية...



الإفتاحية



د. سكينه جوراوي

المديرة التنفيذية

واختار المركز أيضا التركيز على البعد المحلي لتدخلاته، وذلك من خلال تامين أدوار هياكل المجتمع المدني خاصة في مسارات التغيير التي شهدتها بعض البلدان خلال السنوات الست الأخيرة، وتعزيز قدرات كوادرها الشابة للتدخل محليا بأكثر فاعلية، ولتابعة تنفيذ التزامات الدول لاسيما بخطة التنمية المستدامة 2030. وتناغما مع أهداف التنمية المستدامة، جدّد «كوثر» اهتمامه بالقضايا المتصلة بدور النساء في إدارة الموارد المائية والتحكم فيها وتحقيق الأمن الغذائي، وذلك بفضل توفقه في تنفيذ مشاريع مشتركة في المجال معتمدا مقاربات تشاركية تستند إلى انخراط الفاعلين المحليين وذوي الحقوق في تصميمها وتنفيذها. كما واصل تشجيع انخراط الإعلام في إبراز أوضاع النساء وقضاياهن الحقيقية لاسيما على المستوى المحلي.

أما على المستوى المؤسسي، فقد مكّن المنهج الذي اعتمده المركز في تطوير قدراته، من تكوين فريق مؤهل ومدرب قادر على حسن إدارة مختلف المشاريع ومتابعة تنفيذها وتقييمها، محصّل لقدرات عالية في التدريب والتخطيط والبرمجة، مستوعب لحراك المنطقة وأوضاع النساء والتحديات التي يواجهنها، وكذلك لأدوار المركز ومهامه على هذا الصعيد. وتعتبر هذه المسألة نقطة مضافة في الرصيد البشري والمؤسسي للمركز تمكّن من ضمان جودة تدخلاته ونجاعته.

وسوف يستقبل «كوثر» السنة القادمة ومرحلة 2017 - 2021 بانفتاح كبير على الجهود الإقليمية والدولية لإعمال حقوق النساء وتعزيز انخراطهن في مسارات التنمية. وسوف يحرص على الحضور والتدخل بأكثر فاعلية من خلال استشراف مجالات عمل جديدة ومناطق جغرافية أوسع مدى وشراكات أكثر عمقا وترسيخا في سبيل المساهمة في تركيز مجتمعات تنقلص فيها مظاهر التمييز والإجحاف في حق النساء، وتحقيق فيها مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.●

كانت سنة 2016، بالنسبة إلى مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» سنة عبور من استراتيجية عمل إلى أخرى، ومن مرحلة شهدت الكثير من الإنجازات والنجاحات والتحديات والدروس المستفادة إلى مرحلة جديدة يخطط المركز لدخولها ثريا بتجاربه وخبراته بأليات ومحاوور عمل لا تقطع مع الماضي وإنما تستثمر عصارته وتبني على ما وضع من أسس وركائز بما يمكّن من الانطلاق نحو فضاءات أرحب ومسالك أكثر تنوعا وأعمق أثرا، وتناقلم في ذات الوقت مع خصوصيات الحاضر والمستقبل.

لذلك، وبالتوازي مع تنفيذه لخطة عمله المرتكزة على ثلاث دعائم رئيسية، تشمل التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للنساء، وتحقيق الاستدامة البيئية وتعزيز دور المرأة في التحكم في مصادر المياه، وكذلك المساهمة في تطوير السياسات والتشريعات المراعية للنوع الاجتماعي والحقوق الإنسانية للنساء، أولى المركز أهمية للجوانب المتصلة بتحسين نجاعة أدائه سواء من خلال بلورة الاستراتيجية الخماسية للفترة 2017 - 2021 وعرضها على جملة من الشركاء للمناقشة والتصديق، وكذلك تفعيل استراتيجيا الإعلام لـ«كوثر»، أو من خلال تطوير أدوات المراقبة والتقييم والعمل حثيثا على تركيز نظام مندمج للمعلومات مواكب للتقنيات الحديثة للسلامة المعلوماتية والمردودية.

لقد أفضت مسيرة عمل المركز في المنطقة العربية وخارجها إلى تراكم العديد من المحصلات الكميّة والنوعيّة. فعلى المستوى الإقليمي والذي يهّم تدخلات المركز وبرامجه، توفّق المركز في تعميق المعرفة بالأبعاد المتحكّمة في التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للنساء العربيات، واجتهد في اتجاه إتاحتها وتبادلها باستعمال التكنولوجيا الحديثة عبر بعث منصات إلكترونية في مواضيع مختلفة. وحرص على استغلال كل الفضاءات المتاحة والممكنة لكسب تأييد المخططين وواضعي السياسات وصانعي القرار على مستويات متعددة، واستهدفت بعض مشاريعه مناطق جغرافية أبعد شملت بلدان إفريقية.

إضاءة على المجلس العربي للطفولة والتنمية

المجلس العربي للطفولة والتنمية من المؤسسات التنموية العربية التي تعمل من أجل تنمية وحماية الطفل العربي. الشقيقة لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» تم بعثه ببادرة من الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود. تضرده نشرية «كوتريات» في هذا العدد بملف يقدم للقارئ فكرة ضافية عن رسالته وأهدافه ومجالات عمله الرامية إلى تهيئة بيئة عربية داعمة لحقوق الطفل، حتى يكون الطفل قادرا على المشاركة والتفاعل الإيجابي مع الحياة.

د. حسن البيلاوي الأمين العام للمجلس العربي للطفولة والتنمية

أكثر من 10 مليون طفل عربي لاجئ يعانون سوء التغذية والتسرب من التعليم



• يعمل المجلس العربي للطفولة والتنمية منذ تأسيسه عام 1987 من أجل تهيئة بيئة عربية داعمة لحقوق الطفل. كيف تجدون هذه البيئة اليوم، وبم تصفونها؟

الواقع أن العمل من أجل الطفولة يعد عملاً استراتيجياً لأنه عمل من أجل المستقبل، ومن أجل الأجيال القادمة.. لكن لا يمكن أن يتم هذا العمل بمعزل عن البيئة المحيطة به. وقد عملنا فعلاً في المجلس العربي للطفولة والتنمية على تعزيز هذه البيئة لتكون داعمة لحقوق الطفل من خلال استراتيجيات عدة اعتمدت على تنمية القدرات والتوعية والسعى نحو تطوير التشريعات والسياسات والبرامج المحققة لذلك، ولا ننكر أن جهود المجلس ضمن جهود العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية قد تمكنت إلى حد ما من خلال تحقيق نسب إنجازات حثيثة ومواجهة العديد من التحديات حتى سنوات قليلة مضت، ولكن ماذا حدث اليوم.. التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذا ما يمر بالمنطقة العربية من تغييرات جذرية أثرت سلباً على الأطفال العرب. هؤلاء الأطفال الذين يمرون اليوم بظروف غير مسبقة أدت إلى تعرض الآلاف منهم إلى القتل والإصابة والعنف والنزوح واللجوء والخروج مبكراً إلى سوق العمل، بل وحرمان الملايين منهم من أبسط الحقوق

الأساسية في ضمان الرعاية الصحية والتعليم. وعلينا أن نقر بوجود العديد من التحديات والمشكلات التي تواجه الطفولة العربية، وأن العمل يستلزم التضامن والتكاتف من أجل إنفاذ وصون حقوقهم في إطار بيئة آمنة مستقرة، وهو ما نتمناه أن يحدث في القريب العاجل لكل دول المنطقة.

• لماذا تظل الطفولة برأيكم مهددة رغم وجود ترسانة هامة من الاتفاقيات والتشريعات سواء الدولية أو الوطنية الضامنة لحقوقهم؟

ارتفاع في نسب وفيات الأطفال الرضع، وتدني في خدمات الرعاية الصحية، وتسرب أكثر من 13 مليون طفل عربي، إضافة إلى ما يقرب من 15 مليون طفل عامل. أما النتائج المباشرة نتاج هذه النزاعات والحروب وعدم الاستقرار السياسي، فهناك حسب آخر التقديرات أكثر من 10 مليون طفل عربي لاجئ يعانون سوء التغذية والتسرب من التعليم إضافة إلى تعرضهم للعنف من قتل وإصابات ودمار وانفصال عن ذويهم... إلخ. هذه الصورة القاتمة أصبحت واقعا رغم أن كل الدول العربية صادقت على اتفاقية حقوق الطفل وملتزمة بإنفاذها على مستوى التشريعات والسياسات والبرامج.. فالأمر أبعد من ذلك بكثير. إن الأمر يتطلب تفعيل ومراجعة الواقع وإعمال العقل والضمير من إعادة التزام دول المنطقة جميعا

كما أشرت لكم من قبل بأن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المنطقة العربية افرزت مناخا غير مسبوق في انتهاكات حقوق الطفل، فهناك

ودمج الأطفال في وضعية الشارع من خلال تربية الأمل وتحت شعار «أنا اخترت الأمل»، ومرصد إعلامي لحقوق الطفل العربي في البلدان العربية، وبناء نموذج جديد للتربية، وآخر للدمج المجتمعي للأطفال ذوي الإعاقات البسيطة في التعليم والمجتمع، ودعم المجتمع المدني العربي للطفولة، وتنمية المعرفة المتخصصة في مجالات الطفولة. وكلها تصب لخدمة جميع فئات الأطفال بما في ذلك الطفولة المهددة.

• **يعمل كل من المجلس ومركز «كوثر» من أجل بيئة ملائمة ليعتبر كل من الأطفال والنساء بحقوقهم وتحسين أوضاعهم، ما هي برأيكم أهم نقاط التلاقح بين المؤسستين، ومجالات العمل المشتركة التي يمكن أن تشغل عليها المؤسسات ضمن الخمس سنوات القادمة في إطار علاقة شراكة وتعاون وتكامل؟**

الواقع أن العلاقة بين المجلس ومركز كوثر علاقة وثيقة ووطيدة خاصة وأنهما يشرفان بالعمل تحت رئاسة صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، ومن أجل أهداف تنموية واحدة ترمي - كما تفضلتم - بالعمل من أجل خلق بيئة ملائمة وداعمة لإنفاذ حقوق الأطفال والنساء. وبالتالي فإن أي عمل لأي مؤسسة منهما لابد وأن تصب في الأهداف المشتركة بين المؤسستين. وأقترح أن يستمر العمل بنفس روح الأخوة والتعاون خلال الفترة المقبلة، وبمرجعية تحقق الأهداف التنموية المستدامة التي تم الإشارة إليها. ومن هنا أتصور أن يتم العمل على أي مستوى من أجل نشر ثقافة التنمية المستدامة بشكل عام، وأن تكون هناك مشروعات وأنشطة مشتركة لتحقيق هذه الأغراض التنموية على شكل تقارير ودراسات وأبحاث أو دورات تدريبية أو تبادل المعلومات والخبرات •

بناء الوطن وتنميته، والدخول إلى مجتمع المعرفة بخصائص معرفية ومهارية وسلوكية وقيمية وقدرة على المشاركة والتفكير العلمي والإبداع والتجديد. ويستند المجلس في عمله على عدد من المرجعيات من أبرزها اتفاقية حقوق الطفل التي تعد الركيزة الأساسية في أي عمل للطفولة. يدعم ذلك مجموعة من التوجهات والأهداف التي يتفق عليها المجتمع الدولي، ومن بينها أهداف التنمية المستدامة التي لم تخصص بنا بعينه عن الطفولة لكنها أكدت على عدة أهداف تمثل أولوية في العمل من أجل الطفولة وبالتالي في عمل المجلس، ومنها الهدف (4) عن التعليم، والهدف (5) حول المساواة وعدم التمييز، والهدف (8) حول العمل اللائق والنمو الاقتصادي، وكذا الهدف (16) حول السلام والعدل، وأخيرا الهدف (17) حول عقد الشراكات. إجمالاً يمكن القول إن العمل في إطار التنمية المستدامة هو ركيزة أساسية للعمل من أجل الطفولة.

• **بالنسبة إلى الطفولة المهددة، ما هو موقع الأطفال اللاجئين في خطة عمل المجلس من ناحية، وهل هناك حاجيات خاصة بالطفلات المهددات؟**

للأسف العمل مع هؤلاء الأطفال على خطوط النزاع أو في الدول المضيفة - رغم ضرورته - يحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية وفنية لمواجهة الأمور الإغاثية والإنسانية المباشرة، وهو ما يفوق إمكانيات المجلس. ولكنه يسعى إلى العمل مع هذه الفئة من خلال التوعية والمناصرة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات الفاعلة لحماية ورعاية هؤلاء الأطفال بالتعاون مع جامعة الدول العربية وغيرها من الشركاء على المستوى الإقليمي والدولي. على جانب آخر، يقوم المجلس بتنفيذ خطة استراتيجية تتضمن عدة مكونات رئيسية هي تأهيل

بضمان وصون حقوق الأطفال.. والطريق القادم أكثر صعوبة وقتامة إذا ما استمرت الأوضاع هكذا.

• **كيف تقيمون التزام الدول العربية بحماية الطفولة، وما هي أهم التجارب الناجحة والمبادرات التي رصدها المجلس والجديرة بالنسج على منوالها؟**

الحقيقة أن الدول العربية زاخرة بتجارب وبرامج ريادية وناجحة، إلا أن الظروف الراهنة فاقت كل التصورات وأصبحت عائقاً لكل محاولة لحماية الأطفال. ولكن سيظل وحدونا الأمل بتجاوز المرحلة والاستجابة السريعة نحو إنفاذ حقوق الأطفال العرب بقاء ورعاية وتنمية ومشاركة.

• **شهد مطلع هذه السنة الانطلاق الرسمي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، إلى أي مدى أخذتم لدى التخطيط لاستراتيجية المجلس وتصميم البرامج المستقبلية، لهذه الخطة لاسيما في علاقتها بالطفولة؟ وكيف ذلك؟**

إن المجلس العربي للطفولة والتنمية منظمة عربية تنموية تأسست عام 1987 - بمبادرة من سمو الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس المجلس - للعمل من أجل تنمية وحماية الطفل العربي. وترمي رسالته إلى دعم حقوق الطفل في التنمية والحماية والمشاركة والدمج في إطار الأسرة والمجتمع من خلال تبني النهج الحقوقي الشامل لكفالة حقوق الأطفال. ويسعى إلى تنفيذ استراتيجية (حتى عام 2020) تتبنى رؤية تستند على الأخذ بنموذج جديد في التنشئة الاجتماعية للأطفال العرب وتقوم على إحداث تغيير ثقافي يضمن تنشئة جديدة لعالم جديد لأجيال جديدة تتمكن من المشاركة والمساهمة بفاعلية واقتدار في

«إعلام صديق للطفولة» شعار المرصد الإعلامي لحقوق الطفل العربي

بإدارة المجلس العربي للطفولة والتنمية، منذ سنة 2012، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، وبدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» وبالشراكة مع جامعة الدول العربية (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)، بتأسيس مرصد إعلامي لحقوق الطفل العربي. يستجيب بعث هذا المرصد لتوصيات لجنة الطفولة العربية التابعة لجامعة الدول العربية التي أقرت إعلام الطفل بنداً دائماً على أجندة أعمالها، وتنفيذاً لتوصيات وقرارات المؤتمرات العربية رفيعة المستوى حول حقوق الطفل، واتساقاً مع المبادرات الإقليمية والدولية في مجال إعلام الطفل، وتواصل مع جهود المجلس في تعزيز نشر ثقافة حقوق

كما بلور المجلس في إطار عمل المرصد وثيقة تتضمن مبادئ مهنية يسترشد بها الإعلاميون العرب في معالجتهم قضايا حقوق الطفل، ويتضمن مجموعة من المبادئ المنظمة لتناول وسائل الإعلام العربية قضايا حقوق الطفل. وتحتوي هذه الوثيقة مجموعة من الأدوات العلمية لقياس مدى التزام وسائل الإعلام بتلك المبادئ وتشمل أدوات رصد وتحليل مضمون لكل الوسائل الإعلامية التقليدية والجديدة لتستخدمها المؤسسات الإعلامية العربية والمرصد.

أما على صعيد بناء القدرات، يعقد المرصد ورش عمل مع الإعلاميين العرب حول المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام لقضايا حقوق الطفل ونشر ثقافة حقوق الطفل، وذلك بهدف إكساب الإعلاميين خلفية معرفية حول حقوق الأطفال وقضاياهم الحاسمة بما في ذلك المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي لقضايا حقوق الطفل، ووصولاً إلى إعلام صديق للطفولة.

وتواصل أنشطة المرصد على مستوى إصدار التقارير الدورية حول الأداء الإعلامي في مجال حقوق الطفل وصولاً إلى إعلام صديق للطفولة، والتشبيك مع المؤسسات الإعلامية والتعاون معها وتقديم الدعم الفني لها لتكون مؤسسات صديقة للأطفال، حيث تم تأسيس شبكة للإعلاميين العرب لنشر ثقافة حقوق الطفل.

الإعلام الصديق للطفولة هو الإعلام الذي يحترم حقوق الأطفال ويعمل على إنفاذها، وهو إعلام يدعم منظومة قيمية تقوم على المهنية والتمكين والمواطنة والعدل الاجتماعي والحرية والشفافية. كما يرسى ثقافة تعزز مبادئ للتنشئة تقوم على التعلم الحر النشط والمشاركة الجادة والفعالة وقبول حق الاختلاف وعدم التمييز والإقرار بالتعددية والتنوع. يركز الإعلام الصديق للطفولة على حماية مصلحة الطفل الفضلى وحماية الهوية الشخصية وضمان الحق في الخصوصية وحق الرد والتصحيح ●

يعتبر المرصد آلية للرصد والتحليل والمتابعة والتقويم، وذلك من أجل الارتقاء بالأداء الإعلامي العربي تجاه قضايا تنشئة وحقوق الطفل بالتعاون والتنسيق مع وسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات التنموية، وبما يساهم في تنمية قدرات الإعلاميين في نشر ثقافة حقوق الطفل. ويكون أداة معينة في إعداد الدراسات والأبحاث وإصدار تقارير دورية لتقييم الأداء الإعلامي وصولاً إلى إعلام صديق للطفولة.

التوعية وتنمية المعرفة ومشاركة الأطفال إحدى أهم استراتيجيات المرصد

يعتمد تنفيذ المرصد الإعلامي لحقوق الطفل العربي على عدة استراتيجيات أساسية تتمثل في التوعية والمناصرة من خلال رفع الوعي بقضايا حقوق الطفل عبر وسائل الإعلام، لكسب التأييد وإحداث تغيير مجتمعي، وتنمية المعرفة وإتاحتها عبر الأبحاث والدراسات حول قضايا إعلام وحقوق الطفل. هذا إضافة إلى بناء القدرات. وهي عملية تراكمية متجددة مستمرة، إحدى أدواتها التدريب، تقود إلى تحسين الأداء الإعلامي في تناول قضايا حقوق الطفل، والتشبيك بين المؤسسات المعنية بالطفولة والإعلاميين العرب والمؤسسات الإعلامية بما يساهم في تبادل الخبرات والمعلومات. كما تتم مشاركة الأطفال وهو ما يعني أن يكون الأطفال فاعلين في تقييم وإنتاج المواد الإعلامية التي تخصهم.

فعلى مستوى تنمية المعرفة، أصدر المجلس دراسة عربية لتقييم تناول الإعلام العربي لقضايا حقوق الطفل في ست دول عربية (تونس، الجزائر، السعودية، العراق، لبنان، مصر) تضمنت ثلاث دراسات فرعية شملت تقييم تناول الإعلام العربي لقضايا حقوق الطفل، واستطلاع آراء عينة من الأطفال في عدد من الدول العربية نحو ما يقدم لهم في وسائل الإعلام، وتقييم البيئة المهنية التي يعمل في إطارها القائمين بالاتصال في مجال إعلام الطفل في الدول العربية.

أنا اخترت الأمل

شعار مشروع تأهيل ودمج الأطفال في وضعية الشارع من خلال تربية الأمل

تعد مشكلة الأطفال في وضعية الشارع إحدى أبرز المشكلات الاجتماعية الآخذة في الازدياد، خاصة مع توفر المناخ المساعد على نموها سواء اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً. ولقد كان المجلس العربي للطفولة والتنمية من أولى المؤسسات العربية التي أولت اهتماماً بهذه القضية منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي. واعتمد في ذلك على أكثر من توجه إستراتيجي، استهدف تمكين الأطفال في وضعية الشارع وحمائتهم، وتغيير النظرة السلبية حيالهم وفق أسس التشبيك والتنسيق والشراكة.

وقد أجرى المجلس في سبيل ذلك العديد من الدراسات والأبحاث، وعقد المنتقيات والمؤتمرات والورش، وأعد حزمة من الأدلة التدريبية، إلى جانب تنفيذ مشروع حماية الأطفال في وضعية الشارع في خمس دول عربية وهي مصر والمغرب والسودان واليمن ولبنان.

وواصل المجلس جهوده ليبدأ مرحلة جديدة بتنفيذ مشروع «دمج وتأهيل الأطفال في وضعية الشارع من خلال تربية الأمل في مصر» تحت شعار «أنا اخترت الأمل» بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي وبدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، وبالشراكة مع عدد آخر من الشركاء، وذلك كنموذج قابل للتعميم عربياً. حيث تم توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي المصرية في مايو 2014، لتنفيذ هذا المشروع في مؤسسة دور التربية بمحافظة الجيزة (إحدى الدور التابعة لوزارة).

يعتمد المشروع، الذي يستهدف دمج وتأهيل الأطفال في وضعية الشارع، على رؤية مفادها تأهيل ودمج أطفال الشوارع في حياة إنسانية كريمة في مسارات صحيحة تعليمياً ومهنياً وفنياً ورياضياً. ويكون ذلك عبر تطبيق حزمة من البرامج التي تقوم على كسب الثقة وتربية الأمل واكتشاف الذات وتنمية مهارات الحياة المؤهلة للدمج الاجتماعي. وذلك كحق من حقوق الأطفال التي كفلتها المواثيق والاتفاقيات الدولية والعربية والدستور المصري، وهو مقوم أساسي في عملية التنشئة الشاملة المرتكزة على العدل الاجتماعي وبناء رأس المال البشري الفاعل والمستنير.

ويهدف المشروع أساساً إلى تأهيل الأطفال في وضعية الشارع ودمجهم اجتماعياً من خلال تربية الأمل، وفق أربعة محاور هي: تأهيل الأطفال من خلال تعزيز احترام الطفل وتنمية معارفه، وتمكينهم تعليمياً واقتصادياً، وإرساء بيئات تمكينية من خلال التشريع وحوكمة مؤسسات الإيواء والتشبيك بين الأطراف المعنية بقضية الأطفال في وضعية الشارع، وبناء قدرات العاملين مع هؤلاء الأطفال لضمان نجاح العمل واستمراريته في دمج الأطفال، وأخيراً المناصرة وكسب التأييد لبناء ثقافة جديدة.

وتتمثل القيمة المضافة للمشروع في كونه يعتمد منهجية جديدة لتنشئة الطفل من خلال التوعية وإيقاظ الذات. وسوف يضمن الاستدامة بما يوفره من أدلة تدريبية وكوادر مؤهلة وخبرات متراكمة وإصلاح المؤسسات إدارياً ومعرفياً، والتوسع إلى مؤسسات أخرى بنفس الإمكانيات.

إنجازات المشروع:

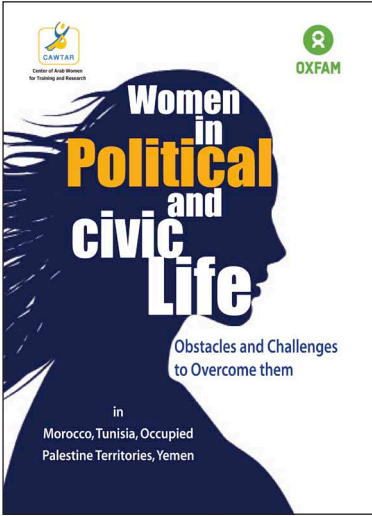
- بناء القدرات والتدريب: تنفيذ 17 دورة تدريبية لـ 65 اخصائي ومشرف ليلي و10 معلمين على حقوق الطفل وتربية الأمل، ودراسة الحالة، والدعم النفسي والاجتماعي، وسياسة الحماية.
- تأهيل الأطفال من خلال: التعليم: استخراج الرقم التعريفي للمدرسة الابتدائية وتعليم 86 طفلاً في المرحلة الابتدائية، وإنشاء فصلين للتعليم المجتمعي وتنظيم قوافل تعليمية لغير الملتحقين بالمدرسة لعدم توفر أوراق ثبوتية لهم، وإنشاء ثلاثة فصول محو أمية وحصول 14 منهم على شهادة محو الأمية، ودراسة الورش الفنية والعمل على تطويرها من أجل البدء في التدريب المهني، وكذلك التدريب على شهادة في الحاسوب.
- الفنون: عقد ورش فنية للأطفال مع الفنانين في الموسيقى والمسرح والعرائس والفن التشكيلي والجداريات: رسم 35 جدارية داخل المؤسسة، وتنظيم عدد من المعارض الفنية.
- الصحة: إعداد ملف صحي لكل طفل داخل المؤسسة، وتنظيم ورش تثقيف صحي وقوافل صحية بالتعاون مع نقابة الأطباء المصرية، وتدريب الأخصائيين على الدعم النفسي والاجتماعي.
- تنمية الذات ومهارات الحياة: إجراء 500 جلسة لتنمية الذات بهدف اكساب الاطفال السلوكيات والمهارات الشخصية والاجتماعية اللازمة للتعامل بثقة واقتدار مع أنفسهم ومع الآخرين ومع المجتمع.
- الرياضة: تهيئة 5 ملاعب داخل المؤسسة وتوفير مدربين بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، وعقد ورش مع الأطفال حول أهمية الرياضة وارتباطها بالصحة.

رصيد معرفي ثري ومتنوع سيوجه برامج ومشاريع «كوثر» المستقبلية...



يشكل البحث المدخل الأساسي الذي ينتهجه «كوثر» لمزيد فهم والتعمق في مختلف القضايا والمشكلات المتصلة بأوضاع النساء. وتكون نتائج الدراسات والأبحاث، والتوصيات المنبثقة عنها الرصيد الأساسي المعتمد في بلورة برامج التوعية والتدريب والمناصرة من أجل التغيير. وتركزت دراسات المركز لسنة 2016 حول البحث في العراقيل والمعوقات التي تواجه انخراط النساء والشباب في الحياة العامة وسبل الحد منها، لاسيما العنف القائم على النوع الاجتماعي. إضافة إلى فرص إدماج النساء ولاسيما الشابات في التنمية الاقتصادية. وتطرق مجمل الأبحاث إلى مختلف القضايا المتصلة بالتمكين الشامل للنساء والشباب في المنطقة العربية، من خلال السعي إلى فهم التداخل والترابط بين الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتمكين.

ابنى النجار الزراعي



يولي «كوثر» قضايا النساء والشباب وتعزيز انخراطهم في الحياة العامة اهتماما كبيرا لاسيما على مستوى البحث. وقد تعزز هذا الاهتمام خلال الست سنوات الأخيرة إثر الحراك السياسي والاجتماعي الذي عرفته عديد البلدان العربية، وبروز مساعي الشباب لتبوء مكانة هامة في المشهد السياسي العربي.

ندوة مشاركة شبابية فاعلة ومؤثرة

وقد أنجز المركز خلال سنة 2016 تقارير وورقات للسياسات، خلصت إلى جملة من النتائج والتوصيات، حيث بينت الدراسة الإقليمية المقارنة حول «انخراط الشباب في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وجود عديد الآثار المترتبة عن تهميش الشباب ومن أهمها غياب الآليات والأدوات السياسية الكفيلة بالتأثير على إدارة الدولة والتحكم في الموارد ومواجهة التحديات. وتأكدت الحاجة إلى فتح آفاق جديدة لمشاركة مدنية شبابية غير عنيفة من خلال إتاحة الفرصة للشباب من الجنسين قصد الاضطلاع بأدوار ذات أهمية في دوائر صنع القرار وفي النقاشات العامة.

لاحتياجات ومطالب الشباب وتعزيز البيئة الاقتصادية لخلق فرص عمل جديدة وزيادة تأثير البرامج الموجهة للشباب، لاسيما مع استمرار الضجوة بين الدراسة والعمل، ومواجهة النساء لعديد الصعوبات في ولوج مجال العمل وتدني الفرص المتاحة أمامهن وهو ما أكدته أيضا ورقة علمية حول «النساء والدراسة والعمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط».

ارتكزت هذه الدراسات على التحليل الكمي والكيفي لعدة مشكلات رئيسية على غرار العمل والتعليم والهجرة والتنقل وفرص

وأوضحت الورقة الموجهة لحوار السياسات حول «الفرص المتاحة للنساء في بلدان البحر الأبيض المتوسط» أن التمييز القائم على النوع الاجتماعي هو أهم عائق ما يزال يحول دون مشاركة النساء والشباب في الحياة العامة. وأن غياب الاصلاحات المتصلة بتشغيل الشباب واستمرار مظاهر عدم المساواة هي من العوامل الرئيسية المؤثرة في توظيف الشباب من الجنسين في المنطقة.

ودعت ورقة ثانية موجهة لحوار السياسات حول «السياسات الوطنية للشباب في تونس» إلى ضرورة ملاءمة السياسات الوطنية

في الصعوبات المرافقة لدخول النساء لمجال الاستثمار وريادة الأعمال، وأهم التحديات التي تواجه نشاطاتهن، ودراسة المناخ الاقتصادي المؤثر في مشاريعهن ويشمل البيئة القانونية والوصول إلى مصادر التمويل والتدريب والتشبيك...

أما في سياق البحث في الظروف الاجتماعية للنساء العاملات في القطاع غير المهيكّل، أنجز «كوثر» بالشراكة مع مؤسسة فورد دراسة حول النساء المهمشات في القطاع غير المهيكّل في تونس والمغرب ومصر، تضمنت التجارب الناجحة في مجال تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء وإدماجهن في العمل المهيكّل. وقد أفضى مسار إعداد الدراسة إلى تطوير نماذج عملية لحماية حقوق النساء العاملات في القطاع غير المهيكّل وذلك عبر تجميع تجارب ناجحة من المنظمات الأهلية لمبادرات تعزيز نفاذ النساء العاملات في القطاع غير المهيكّل لمنظومات التأمين الاجتماعي، إضافة إلى تصميم خارطة إلكترونية تفاعلية حول أهم المؤسسات المتدخلّة في مجال تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء العاملات في القطاع غير المهيكّل.

يساهم الرصيد المعرفي الذي ينتجه المركز بالشراكة مع عديد الهياكل والمنظمات العاملة في مجال التمكين الشامل للنساء العربيات في تحديد احتياجات النساء على مستوى التدريب من أجل الحد من الصعوبات التي تحول دون مشاركتهن الفاعلة في الحياة العامة.

ولقد تأكدت لدى المركز فعالية المقاربة المندمجة التي يعتمدها في عمله والمتمثلة في استخراج الأدلة العلمية والقرائن من إنتاجه المعرفي واستثمارها في التدريب والناصر، وكذلك نجاعة المقاربة الشاملة في الربط بين مجال الحقوق الإنسانية للمرأة والفتاة بالعمل على تمكينهما اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وهو ما انفك يعمل على إتاحة كل رصيده المعرفي إلكترونيا حتى يكون في متناول كل المهتمين والباحثين في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.

ويعتبر البيت المرجعي لتبادل المعلومات حول النوع الاجتماعي فضاء شاملا يمكن زيارته على الرابط التالي :

www.genderclearinghouse.org



قصد الدفع نحو التمكين السياسي للنساء. وعقد دورة تدريبية تجريبية في اتجاه مزيد تطوير الدليل ليكون ملائما لاحتياجات النساء وقدراتهن.

المشاركة الاقتصادية... الفرص والمعوقات

أما على مستوى التمكين الاقتصادي، يولي مركز «كوثر» اهتماما خاصا بالبحث في المسائل المتصلة بالمشاركة الاقتصادية للنساء والشابات بدءا بفرص ومعوقات اندماجهن في سوق العمل، وصولا إلى ظروف عمل النساء في القطاع غير المهيكّل. فبهدف البحث في ظروف اندماج النساء الشابات صاحبات الشهادت العليا في سوق العمل، أنجز «كوثر» بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-مكتب تونس، دراسة نوعية حول «النساء الشابات صاحبات الشهادت العليا والوصول إلى فرص العمل وتطوير المشاريع». بالتركيز على الأوضاع الهشة لهؤلاء الشابات ومختلف العراقيل والصعوبات التي تحول دون اندماجهن في سوق العمل. يندرج إنجاز الدراسة ضمن خطة عمل مشتركة تهدف إلى تعزيز اندماج النساء في سوق العمل وتشجيعهن على بعث المشاريع، والدفع نحو جعل المساواة في الحقوق مساواة فعلية في الممارسات والفرص.

ومواصلت لاهتمامه بالبحث في أهم الفرص والعراقيل المصاحبة للنساء المستثمرات، أعد مركز «كوثر» بالشراكة مع منظمة «اليونيدو» دراسة حول النساء رائدات الأعمال في ستة بلدان عربية (مصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس)، هدفت إلى البحث

الشباب، وذلك بهدف تحديد أثر النوع الاجتماعي في الإصلاحات الضرورية للحد من مظاهر اللامساواة. وهي بحوث أنجزها المركز ضمن انخراطه في مشروع «صحوة» عن الشباب في خمس من الدول العربية في حوض البحر الأبيض المتوسط (مصر، ولبنان، وتونس، والمغرب، والجزائر)، الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر مركز «كوثر» شريكا فيه من ضمن 14 مركز بحوث وجامعات.

العنف عائق أمام تمكين المرأة

أما فيما يتعلق بموضوع مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، فقد أكدت مختلف دراسات المركز وتقاريره أنه يعتبر من أهم أشكال التعدي على حقوق الإنسان ومن أبرز العوائق التي تحول دون تمكين النساء والفتيات. لذا عزز «كوثر» في سنة 2016 رصيده المعرفي حول مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال البحث في مسائل جديدة على غرار «تكلفة العنف على أساس النوع الاجتماعي»، فأنجز خمسة تقارير في تونس وفلسطين ولبنان والأردن ومصر، وتقريبا تأليفيا، مكّنت بدورها من بلورة 5 وثائق تعريفية بتكلفة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وذلك بدعم من وكالة التعاون الأمريكي وبالشراكة مع مؤسسة Banyan Global والمركز الدولي للبحوث حول المرأة ICRW.

واستثمرا لرصيده المعرفي في مجال مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، عمل المركز بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع نطاق استخدام دليلهما التدريبي الإقليمي حول مناهضة العنف من خلال ترجمته إلى اللغة الفرنسية. وسيكون الدليل متاحا في سنة 2017 في اللغات الثلاث (العربية والفرنسية والإنجليزية).

واستنادا إلى الدراسة التي أنجزها المركز سنة 2015 حول «المشاركة النسائية في الحياة السياسية والمدنية : المعوقات وسبل التجاوز»، والصادرة سنة 2016 بالشراكة مع منظمة الأكسفام، تؤكد مفهوم «القيادة التغييرية» باعتباره آلية مبتكرة من آليات الحد من المعوقات التي تواجه انخراط النساء في الحياة العامة. من هذا المنطلق، عكف المركز خلال سنة 2016 على بلورة دليل تدريبي حول النوع الاجتماعي وآليات القيادة التغييرية للنساء،

مشاريع للحوار والسلم المجتمعي

أكثر من 295 مواطن ومواطنة وسلط محلية وإعلام.

الحوار والقيادة من أجل مجالس محلية متنافسة وقيادات نسائية محلية فاعلة

ضمن المجموعة الثانية، تم تدريب وتوعية جمعيات وسلط محلية من محافظات مختلفة (بنزرت، المنستير، منوبة، قفصة، جندوبة، صفاقس، تونس) للرفع من وعيهم حول مشاركة النساء في الحياة السياسية خاصة على الصعيد المحلي. وتم أيضا تكوين قيادات نسائية لتصبحن فاعلات في الحياة العامة. كما قادت هذه المجموعة حملة من أجل ضمان مبدأ التناسف بين الرجال والنساء وتمثيلية الشباب والأشخاص ذوي الاعاقة في مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 المؤرخ في 26 ماي 2014 الذي يخص الانتخابات المحلية. توجت هذه الحملة بالمصادقة على تعديل الفصل 49 من القانون الانتخابي المتعلق بالتناسف بتاريخ 15 جوان 2016 وذلك بأغلبية الأصوات.

تمكنت هذه المجموعة من تدريب 84 امرأة لتكن قيادات محليات وناشطات في الحياة السياسية والحياة العامة، وتدريب 59 ناشط وناشطة في 34 جمعية حول مهارات التواصل والمناصرة وكسب التأييد والانتخابات والتسيير البلدي...

وعلى مستوى رفع الوعي، تمت توعية 960 مواطنا ومواطنة حول النساء والحياة العامة وترشهن للانتخابات الوطنية والمحلية. وأعد شريط فيديو توعوي حول مشاركة النساء ذات اعاقات في الحياة السياسية، وشريط آخر حول القيادات النسائية

أسهم مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» عبر الأنشطة التي نفذها لفائدة هياكل ومنظمات المجتمع المدني في خلق فضاء للتلاقي والحوار والعمل المشترك بين منظمات المجتمع المدني والسلط المحلية. حيث قام بتصميم برامج توعية وتدريب هدفت إلى وضع آليات العمل بالشراكة والتنسيق بين مكونات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من جهة والسلط المحلية من جهة ثانية. وتم تكوين نواة من المراقبين الوسطاء للتمكن من التدخل الناجع لجمع مختلف المتدخلين المحليين على من أجل مشاركة فاعلة على الصعيد المحلي.

كان ذلك ضمن مشروعه «تطوير مهارات المجتمع المدني في مجال المرافقة وإدارة الصراعات» حيث عملت 18 جمعية شريكة منتفعة بالمشروع بشكل مباشر تم اختيارها من ضمن أكثر من 50 جمعية، و174 جمعية منتفعة بشكل غير مباشر، ضمن 4 مجموعات عمل اشتغلت على أربعة محاور.



مجتمع مدني وإعلام ذو كفاءة فاعلين وشركاء مع المتدخلين المحليين

والسلط المحلية من أجل تنمية محلية ناجعة ومستدامة.

توصلت هذه المجموعة إلى إعداد دليل تدريبي حول القيادة التغييرية وتدريب 19 جمعية في الموضوع، وتنمية القدرات المعرفية لأربعة إعلاميين وأحد عشر إعلامية في إذاعات جهوية ومحلية و135 ناشطة و54 ناشط في 77 جمعية شريكة حول التواصل بين الأفراد والتواصل اللاعنفي ومهارات التيسير لفض النزاعات. كما انتظمت 6 لقاءات للحوار بين السلط المحلية وجمعيات، بحضور

منذ تكوينها عملت المجموعة الأولى على تدريب إعلاميين وإعلاميات ونشطاء في جمعيات محلية حول التواصل اللاعنفي والوساطة لفض النزاعات ومهارات القيادة التغييرية. وفي مرحلة ثانية، قامت هذه المجموعة بتنظيم ورش عمل وندوات لجمع السلط المحلية ومؤسسات حكومية وجمعيات، بحضور وسائل الإعلام المحلي وذلك لرفع الوعي حول أهمية العمل التشاركي والحوار بين المجتمع المدني

كوثر
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

7 جمعيات شريكة : قيادات نسائية

الإخراط في حملة توعوية ومناخرة من أجل ضمان مهمل الناكف الإاقي والمومي في القانون الناخي

المطية في دوار هيشر

مع قرات 20 من نساء دوار هيشر ليصحن قيادات فاعلات على الصيرة المحلي

مشاركة نساء قيادات في توعية مواطين وهماطن حول اهمة مشاركة المرأة في الحياة العامة شلت أكثر من 50 نكشا

كوثر
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

جمعية المرأة والنقد

16 جمعية شريكة : ميناكية مطية لشاركية بين الجمعيات والسلط المحلي

إرساء ديناكية لشاركية دائمة حول مائة ومراقبة الميزانيات والشاريع المحلي

3 تقارير مائة ليزانيات بلديات الكاف والسرس والدماني

مناقة المشاريع العطلة وقمعي مقارحات ونوصيات للسلط المحلي

الأرفع من وعي الشباب والجمعيات المشاكسة في الحياة العامة والجالس المحلي

كوثر
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

جمعية مواطنون

9 جمعيات شريكة : ميناكية مطية بالشاركية مع الأراع الجهوي

إعداد 10 مرشحات مصلحات للإنتخابات البلدية : 4 مهن ناك ترشحن

حمة توعية حول ترشح النساء في الإنتخابات

نورع 2710 حول مشاركة النساء في الحياة السياسية

توعية المجتمع المدني الناكط في ولاية قفصة وأشارك الأراع في حملة التوعية المحلي

كوثر
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

جمعية إبصار
9 جمعيات شريكة

الأول مرة بطريقة البراي

15 امرأة وفلة ذوات إماقة بصيرة حول مهارات التواصل بين الإفراء والنقة بالنس والناكط مع الأاك وكيفية النامل مع الإماقة والنبيز

ناطر نساء وفليات ذوات إماقة بصيرة في حيلهن للأرفع من وعي مصلحات حقوقية وأصحاب الأرار

أصحاب القرار بخصوص المشاريع المحلية والجهوية خاصة المعطلة منها والبحث على سبل الشراكة الفعالة لتجاوز الصعوبات لما فيه مصلحة للجهة.

وققت هذه المجموعة في تنمية مهارات ومعارف 101 ناشطة و131 ناشط في 67 جمعية، وفي ضمان مشاركة يفاعلين ويافعات في اجتماعات اللجان المحلية وفي مناقشة البرنامج الاستثماري التشاركي. كما أعدت تقارير متابعة شملت 36 مشروعا تنمويا بصد الانجاز، واقتشرت 23 مشروعا تنمويا لإدراجها في برنامج 2017 وفي مخطط الاستثمار الخماسي، تم اعتماد 10 منها. ونكوئت 3 تنسيقيات مجتمع مدني من أجل المشاركة في تسيير الشأن المحلي. أمضت المجموعة أيضا اتفاقيات شراكة مع السلط المحلي والجهوية، وقامت بتوعية 129 جمعية محلية و871 مواطنا ومواطنة حول أهمية المشاركة في المجالس الجهوية والمحلية. وأعدت كذلك مسرحية للتوعية حول مشاركة اليافاعلين واليافاعات في الحياة العامة.

ومتابعة أعمالها والنظر في المشاريع المعطلة في الجهات وتقديم مقترحات وتوصيات لتنفيذها.

كما قامت الجمعيات المنضوية ضمن هذه المجموعة بتوعية 238 مواطنا ومواطنة وهياكل عدة من سلط محلية وجمعيات حول ميزانية البلديات والشراكة بين الفاعلين والمتدخلين المحليين. وأعدت تقارير متابعة لميزانيات 5 بلديات وللمشاريع المعطلة مع اقتراح حلول وتوصيات. إضافة إلى إنجاز شريط فيديو توعوي حول ميزانية الجماعات المحلية.

مجتمع مدني مؤثر في المجالس المحلية والجهوية وضمن لمشاركة الشباب والنساء واليافاعلين

تم في إطار مجموعة العمل الرابعة العمل مع نشطاء وناشطات ينتمون إلى جمعيات وسلط محلية على رفع الوعي بأهمية الحوار والعمل التشاركي في متابعة أعمال المجالس المحلية للتنمية والتأثير في

التونسية، ونشر وتوزيع دراسة حول مشاركة النساء في الحياة العامة والحياة السياسية. وللمرة الأولى في تونس والمغرب العربي، تمت طباعة كل من الدستور واتفاقية السيداو ومجلة الأحوال التونسية والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة البراي.

مجتمع مدني فاعل في متابعة الجماعات المحلية ومراقبة الميزانيات

في هذا الاطار عملت المجموعة الثالثة على الرفع من وعي المتدخلين المحليين من مجتمع مدني وسلط محلية على أهمية الشراكة في تسيير الشأن العام. كما قامت بتنمية القدرات والمهارات والمشاركة في المجالس المحلية ومتابعة المشاريع التنموية وميزانية الجماعات المحلية لسنة 2016.

تمكنت هذه المجموعة من تنمية قدرات 81 شخصا ينتمون الى 27 جمعية من السرس، الدهماني، الكاف، بن قردان وجرجيس، ومن المشاركة في اجتماعات اللجان المحلية

مشروع تطوير مهارات المجتمع المدني في مجال المرافقة وإدارة الصراعات؛

التجارب والدروس المستفادة

مشاركتي في نشاط جمعية إبصار حيث بت قدرة على التواصل مع أبنائي ومع محيطي بشكل أفضل بكثير بل ومغاير تماما. كان ذلك بفضل ما اكتسبته من مهارات في هذا المجال عند مشاركتي في الدورات التدريبية التي عقدها مركز «كوثر» حول الثقة بالنفس، والتواصل بين الأفراد والمهارات القيادية. وبات لي اليوم طموح وإرادة للمشاركة في الحياة السياسية من خلال ما اكتسبته من مهارات قيادية جعلتني أطمح إلى أن أترشح للانتخابات البلدية المقبلة».

كما ساهمت جمعية صوت المرأة بجمال في تكوين نساء قيادات من ولايتي المنستير وسوسة يساهمن في حل بعض الإشكاليات التي تعرفها مجموعتها المحلية، وفي المشاركة في تسيير الشأن المحلي في مجتمع تطغى عليه العقلية الذكورية. فقد ساهم برنامج الدعم الذي وفره مركز كوثر في تمكين النساء من تطوير قدراتهن ومهاراتهن في التأثير في محيطهن، و هو ما أكدته السيدة لمياء ملبان في قولها : «برنامج الدعم الذي وفره مركز كوثر لنا مكنتني من اكتشاف قدراتي ومهاراتي في التأثير في محيطي. لقد اكتشفت أن دوري في المجتمع لا يقتصر على التدريس، بل هو يشمل النهوض بالنساء والفتيات من حولي ودفعهن نحو المشاركة الفاعلة في الشأن المحلي في مدينة جمال. أصبحت الجمعية اليوم من الفضاءات المحلية الدافعة بالنساء نحو ولوج الفضاء العام. وها أني أفكر اليوم في الترشح إلى الانتخابات البلدية المقبلة لإيماني بقدرتي على ذلك».

أما جمعية طريق الكرامة بدوار هيشر التي يتركز نشاطها بإحدى الأحياء الشعبية الكبرى في تونس العاصمة، فقد نجحت في استقطاب عديد النساء اللواتي بتن من الوجوه المجتمعية المعروفة في المنطقة. تقول إحدى عضوات الجمعية نجوى الرزقي أستاذة اللغة العربية : « بادئ الأمر تمت مشاركتي في برنامج الدعم الذي وفرته جمعية طريق الكرامة بدافع الفضول لا غير، إلا أنني بعد ذلك أدركت بالإضافة النوعية التي تحققت لي على مستوى

في الاستحقاقات السياسية القادمة من بينهن «مريم شبيب» التي صرحت قائلة : «العمل الجمعياتي أضاف لي الكثير على المستوى الذاتي، وجعلني أشعر بأني مواطنة بإمكانها أن تساهم في تطوير حضور النساء ومشاركتهن في الحياة العامة رغم العراقيل التي قد تعترضهن ولاسيما النظرة المحدودة التي يحملها المجتمع المحلي عن العمل الجمعياتي. أدعو كل الفتيات إلى الانخراط في العمل الجمعياتي فهو يمكنهن من إثبات ذواتهن كطرف فاعل في المجتمع التونسي، له القدرة على المساهمة في بناء مجتمع تونسي يكون للمرأة فيه الحضور الذي يليق بها».

واهتمت جمعية إبصار بفتاة مخصصة من النساء، وهن ذوات الإعاقة البصرية اللاتي عملت الجمعية على الرفع من مشاركتهن في الحياة العامة والحياة السياسية. تؤكد السيدة بسمتة السوسي قائلة «المشاركة في الحياة الجمعياتية وفي الدورات التدريبية جعلتني أعيد اكتشاف ذاتي من جديد فهي بمثابة ولادة جديدة لي. كنت قبل انخراطي في العمل الجمعياتي أعيش حالة من الانغلاق ورفضاً للآخر فأنا حاملة لإعاقة بصرية شكلت عقبة أمام انخراطي في الحياة العامة رغم أنني متحصلة على شهادة الأستاذية في اللغة والآداب الإنجليزية. لا أخفيكم أنني كنت أرفض حتى الاهتمام بمظهري مثل القيافة فكنت أرى ذلك غير ذي بال بالنسبة لي، وقبعت في محيط إعاقتي التي شكلت لي حاجسا. لكن نقلت التحول في حياتي، فكانت

رسم «كوثر» عند تنفيذه للمشروع عدة أهداف طموحة. كان من أهم هذه الأهداف المساهمة تطوير كفاءات جمعيات تونسية حديثة التكوين حتى تكون قادرة على تعزيز معارف وأداء النساء والشباب من أجل ممارستهم لحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

من أجل تحقيق ذلك، تكاتف جهود العديد من الجمعيات المشاركة في البرنامج على تحقيق هذا الهدف. فكان تصميم العديد من الدورات التدريبية وتنفيذها لفائدة الناشطين من النساء والشباب قصد تمكينهم من آليات المشاركة المواطنة الفعلية.

ميلاد جيل جديد من القيادات النسائية

قامت العديد من الجمعيات بدور هام في تكوين نساء ومساعدتهن على الانخراط في العمل الجمعياتي واكتساب العديد من المهارات في التواصل والقيادة... و خير دليل على ذلك نسوق شهادات النساء اللواتي استفدن من سلسلة الدورات التدريبية حول التواصل والمهارات القيادية التي نظمتها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر».

نجحت جمعية تفعيل الحق في الاختلاف ببنزرت في تطوير المعارف والقدرات والمهارات القيادية لـ 24 امرأة من جهة بنزرت سيكون من المساهمات الفاعلات



اكتساب مهارات التواصل والقيادة. فقد كنت في السابق ناشطة مجتمعية لكنني لا أملك آليات التغيير الممكنة، وهو ما تحقق لي اليوم. صقلت المشاركة في الدورات التدريبية شخصيتي وجعلت نظرتي للكثير من الأشياء تتغير، كما مكنتني من التعرف إلى ناشطات مجتمعات استمدت من خبراتهن وتجاربهن المتنوعة والثرية، واكتشفت مدى قدرتهن على أن يكن نساء قياديات في مجتمعاتنا».

واختارت جمعية مواطنون بقفصة 10 نساء لدعمهن وإعدادهن للترشح للانتخابات البلدية القادمة، من بينهن أمينة رزيقة وصابرين عماديدة اللتان أكدتا أهمية برنامج الدعم الذي وفرته جمعية مواطنون بقفصة. تقول أمينة «لقد ساهم هذا البرنامج في تغيير شخصيتي نحو الأفضل وجعلني قادرة على التواصل والتعبير عن رأيي بكل حرية».

التناصف الأفقي والعمودي في قانون الانتخابات البلدية حقيقة تتجسد



جمعية نفعيل الحق في الإخلاف

16 جمعية شريكة وحالفة جمعيات

قيادة حملة التناصف العمودي والإفقي في القانون الانتخابي، بمشاركة 34 جمعية. لوجت بإقراره في القانون الانتخابي الجديد.

مرافقة ودمج 24 منرشحة مطحلة للانتخابات البلدية (رأس الجبل، القلاية، ماطر، زرونة بنزرت...)

إسهامات أكثر من 300 شخص عن طريق حملات توعوية



والاتصال المباشر بنواب من مجلس نواب الشعب وعقد دورات تدريبية وتنظيم ندوة صحفية في مقر النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين للرفع من وعي المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والأطراف الفاعلة على توفير الظروف الداعمة والضامنة لمشاركة سياسية فاعلة ومنصفة للنساء على الصعيد المحلي.

توجت هذه الجهود بالمصادقة على تعديل الفصل 49 من القانون الانتخابي المتعلق بالتناصف الأفقي والعمودي بتاريخ 15 جوان 2016 وذلك بأغلبية الأصوات تحت قبة مجلس نواب الشعب. كما عزز هذا التعاون والشراكة والتشبيك من ثقة الجمعيات المشاركة وتفاؤلها بمستقبل البلاد وذلك لإيمانها بأن ما تقوم به هي وغيرها من الجمعيات وبالتعاون مع منظمات داعمة مثل مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» قادر بلا شك على الرفع من مشاركة النساء في الحياة العامة ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتأصيلها في الذات التونسية.

موفق بلدي ومنهجية للاستثمار البلدي

«كنت قبل دخول جمعيتنا في شراكة مع «كوثر» أرفض التعاون مع أي مسؤول، أيا كان موقعه ومهما كانت صفته... في ذهني حاجز ترسخ منذ زمن»، هذا ما صرح به جمال فتاح من جمعية إرادة للتنمية

اجتمعت 34 جمعية من مختلف مناطق الجمهورية من أجل تحقيق أهداف قد تعجز الواحدة منها على تحقيقها بمفردها. فكانت الشراكة والتشبيك هي الآلية المعتمدة من أجل تحقيق هدف مشترك رسمته ضمن محور «الحوار والقيادة من أجل مجالس محلية متناصفة وقيادات نسائية محلية فاعلة في بنزرت».

تعاونت الجمعيات فيما بينها بشكل إرادي وطوعي من أجل خلق قاعدة عمل مشترك تكون بمثابة الإضافة النوعية للمهارات التي اكتسبها أعضاؤها من خلال مشاركتهم في دورات تدريبية حول التواصل والإقناع ومد جسور الشراكة مع المسؤولين المحليين وكذلك المسؤولين على المستوى الوطني.

كانت النقطة الجامعة بين هؤلاء الجمعيات هو الدفاع عن حق النساء في المشاركة في الحياة العامة وهو أحد أهم حقوق الإنسان في بعدها الكوني وضمان مبدأ التناصف بين الرجال والنساء وتمثيلية الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 المؤرخ في 26 ماي 2014 الذي يخص الانتخابات المحلية (الانتخابات البلدية والجهوية).

ولأنه لا يبني الحائط من حجر واحد، كما يقال، تكاتف كل الجهود في تنظيم حملات توعوية وتنقلات للجهات الداخلية

بقصر قفصة... كان جمال يعتبر، إلى زمن غير بعيد أن في التواصل مع المسؤولين بالجهة « شكل من أشكال الخيانة لأفكاره ومبادئه».

جمال فتاح وأعضاء جمعية إرادة للتنمية بقفصة بالشراكة مع سنية محمدي وأعضاء جمعية التنمية بقفصة هم ذاتهم من قادوا ديناميكية تواصل مع السلطات المحلية ومهدت العمل لاقتراح الية جديدة للتوفيق بين الجمعيات والسلط المحلية.

أفضت هذه الشراكة إلى الإعلان يوم 3 ديسمبر 2016، في اطار ورشة نظمتها جمعية التنمية قفصة الجنوبية وبحضور أعلى هرم السلطة في الجهة و32 ادارة حكومية و28 جمعية محلية و08 ممثلين عن الاعلام المحلي والوطني، إحداث خطة الموفق البلدي، وهي الأولى من نوعها على مستوى الجمهورية التونسية. الورشة ناقشت أيضا وبكب مسؤولية جماعية منهجية الاستثمار البلدي لسنة 2017.

لم يغير جمال فتاح قناعاته فحسب، بل إنه حول مراجعاته إلى فعل الانخراط في ديناميكية محلية بهدف التغيير، في إطار جمعيته وبدعم من «كوثر» وشراكة مع 37 جمعية أخرى والسلطات البلدية. محرك كل الأطراف مجتمعة، تنمية قفصة وبلدياتها الثمانية، دافعها التغيير نحو الأفضل عبر التواصل وفض النزاع المجتمعي فيها. سلاحها، المعرفة والأدلة والقرائن.

وضعوا خارطة للوضعية العقارية بقفصة وقاموا بجرد لكل المشاريع المعطلة فيها عمومية كانت أم خاصة وحددوا نوعية المشكلات المرتبطة بها واقتروا الحلول في شأنها ووضعوا خارطة طريق التغيير. إجراءات إدارية بيروقراطية، نزاع بين مجموعات سكانية أو عائلات أو أفراد، عدم توفر الموازنات الكافية، احتجاجات على طريقة تصميم المشاريع أو تنفيذها أو إدارتها...

تعددت الأسباب والوضعية واحدة. في قفصة اليوم 16 مشروعا معطلا، و9 إشكالات



«تطوير مهارات المجتمع المدني في مجال المرافقة وإدارة الصراعات»، مشروع نفذه مركز «كوثر» بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المفتوح، رافق من خلاله 192 جمعية على امتداد ثلاث سنوات، وذلك في عملها اليومي بما تضمنه من نجاحات وعراقيل وأحيانا انتكاسات. فربط علاقات تجاوزت البرنامج المخطط والمرسوم، إلى أخرى إنسانية تنموية. وقد مكن هذا المشروع من تفتن جميع المنخرطين فيه إلى أهمية العمل المحلي وإلى ما توفره الشراكة من قوة، وإلى أن السلم المجتمعي يتطلب إرادة حقيقية لإرسائه. وأن العلاقة بين المجتمع المدني والسلط المحلية لا يمكن أن تكون قائمة على الصراع والتأزم، وذلك خدمة للتنمية المستدامة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030 ومشاركة كل الأطراف فيها ومن ضمنها المرأة مشاركة تامة وبناءة ●

عقارية بالأراضي الدولية في 6 معتمديات ومثلها في الأراضي الدولية الفلاحية. 3 إشكالات كبرى في الأراضي الاشتراكية، 8 منها محل نزاع إلى حدود اليوم. هذا ما جمعه أبناء الجمعية في ملف ضاف يرتقي إلى مستوى عمق الملفات التنموية الكبرى. أدركوا أن المطالب لا تدرك بالتمني، بل بالمعرفة وأن التغيير لا يمكن أن يكون محل نزاع أبدي. الفعل أخذ مكان الكلام، وقناعات التواصل مكان قناعات الرفض والصد والتصادم.

هي ديناميكية لم تبلغ من العمر سوى 10 أشهر. انطلقت بحوارات محلية حول ملكية التنمية الجماعية وبتدريب في الريادة وموازنة 2017 وكيفية رصد المشاريع المعطلة والتواصل والمشاركة الفعالة في المجالس البلدية... قام بها أبناء وبنات الجهة تنظيما وتدريبيا، إلى عمل ميداني في الرصد والتوثيق والاجتماعات.

آمنة حداد: خطوات ثابتة وطموح لا يعترف بالمدود أو كيف يؤخذ القرار الصحيح في الوقت المناسب

لبنى النجار الزغلامي

آمنة حداد، امرأة من ريف الجنوب التونسي ذات الخمسة والثلاثين عاما، ولدت وترعرعت في ربوع منطقة غمراسن من ولاية تطاوين، أقصى ولايات الجنوب. شبت في كنف عائلة تتكون من خمس أخوات وأخ، يعمل الأب عاملا يوميا بفرنسا لإعالة الأسرة بأجر زهيد وغير مستقر، وتمسك الأم بزمامها في غيابه. كانت تقضي معظم وقتها بين الدراسة من جهة وتعلم الخياطة والتطريز من جهة أخرى.



عاشت آمنة صدمتها الأولى عندما اضطرت العائلة لمغادرة مدينة غمراسن نحو تطاوين. حينها عرفت معنى فقد هامش كبير من الحرية والانعتاق. فغمراسن منطقة تعرف هجرة أغلب الرجال بحثا عن الرزق، وفيها تتمتع النساء بهامش كبير من الحرية يتجاوز مسألة التنقل ليشمل أخذ القرار أيضا. الأمر اختلف في تطاوين حيث تعرف النساء قيودا كبيرة على تحركهن ونشاطهن. وما زاد الوضع تأزما بالنسبة إلى آمنة كونها تنتمي لأسرة فيها رجل واحد (الأخ) مازال صغير السن. الأمر الذي جعل الأسرة عرضة لنوع من الشفقة والضغط، حيث «يلام» أب البنات لانعدام سند له. حد هذا الضغط من عزيمة الأب ووضع سقفا لأفاقه وتطلعاته بشأن مكانة الأسرة ومستقبلها. لم تقف آمنة مكتوفة الأيدي، وقررت أن تكون لأبيها السند ولعائلتها التودد. وحتى عندما رغب الأب في شراء سيارة، تحصلت آمنة على رخصة للسيارة وأصبحت بواسطتها تقضي كل متطلبات العائلة ومستلزماتها، في تحد لمجتمع محلي تقليدي لا يرى الأنثى سوى خلف جدران البيت.

مرض الأب بالسرطان الأمر الذي دفعها للتفرغ لرعاية والدها المريض، الذي سرعان ما فارق الحياة. اضطرت آمنة إلى تحمل كل المسؤوليات بوصفها الشقيقة الكبرى، فقامت الأسرة بتأجير الجزء العلوي من منزلهم، وبيع سيارة الأب كي يتمكنوا من توفير حياة كريمة لها ولإخوتها.

تقدم لخطبة آمنة ابن صديق الأب، لتتزوج وتنتقل مرة أخرى للعيش في قرية «خوي الغدير» (مسقط رأس الزوج)

بعد فترة، دفعت الظروف غير المستقرة للعائلة بآمنة إلى الانقطاع عن الدراسة قبل عام من بلوغ البكالوريا. وفي تلك الفترة أيضا تعرفت على صديق والدها صاحب الجنسية الإسبانية، وأوشكت على الارتباط به رسميا لولا دفعها من قبل الأب إلى الاختيار بينه وبين الاستقرار مع زوج المستقبل في بلده، فاضطرت آمنة إلى أخذ أولى قراراتها، والمتمثل في فسح خطوبتها. لكنها لم تندم على اتخاذها هذا الاختيار بسبب



بريف مدينة جرجيس الساحلية من ولاية مدنين. هناك واجهت الصدمة الثانية حيث وجدت نفسها في مجتمع أشد انغلاقاً ومحافظاً. تقول «وجدت صعوبات كبيرة في خوي الغدير أولها صعوبة التنقل وضرورة أخذ إذن الزوج ثم إذن والديه قبل الخروج لأي مكان. وثانيها العيش في مستوى أدنى مما كان متوفراً لي ببيت أبي. فزوجي عامل يومي صاحب دخل محدود وغير مستقر، وأنا لم أتعود أن أطلب شيئاً من أحد».

رفضت أمانة الاستسلام لواقعها، وفكرت في البحث عن عمل، خاصة أنها لم ترزق منذ زواجها الذي بلغ عامه السادس بأطفال. ولعل هذا السبب كان محفزاً لها للعمل من أجل توفير تكاليف العلاج. ووجدت أمانة تشجيعاً من زوجها، ولم تلاقي أي رفض من والديه، بل شجعتها حماتها على ذلك باعتبار أنها لم ترزق أطفالاً وبذلك فإن تعمل أفضل من أن تبقى في البيت.

أمانة سوف تستثمر أرض والد زوجها من أجل تربية الماشية التي سوف تحصل عليها من مشروع «GEMAISA». وهي تخطط في مرحلة أولى لشراء سيارة فلاحية تساعد في التنقل والبيع والشراء. وطموح أمانة لا يقف عند هذا الحد، فهي تخطط لاستغلال الأرض أيضاً لزراعتها حتى توفر العلف لماشيتها. تقول «العلف باهض لذا فكرت في أن أوفره بنفسني لماشيتي وبذلك أرفع من أرباحي. سيساعدني ذلك في أن أخطو خطوات هامة في اتجاه تركيز مشروع فلاحى لا يعود بالريح لي فقط بل لفائدة قرية خوي الغدير كلها. أطمح لبعث مشروع تشتغل فيه نساء خوي الغدير ويعود بالمنفعة عليهن وعلى أسرهن».

لم يكن لديها رأس مال يكفل لها البدء بمشروع صغير، فاشتغلت بمحل صغير للخياطة. تحملت التعب وضغوطات التوفيق بين عملها خارج البيت ودخله من أجل أن تحظى باستقلاليتها المادية. شعرت بعد فترة باستغلال صاحبة المحال لها، فوفرت ثمن شراء آليّة خياطة وتقاسمت المحل مع صاحبتها التي اضطرت للقبول باقتراح أمانة لتميزها بإتقان العمل وبابتكارها لتصاميم جديدة ما أكسبها ثقة وحب الحريفات لها. وسرعان ما قررت أمانة بعدها أن تستقل بعملها، فكان لها ذلك وأصبحت تعمل من بيتها.

طموح أمانة حداد لا يعرف سقفاً أو حدوداً، وتخطيها للمستقبل واضح ومسطّر بدقة وقناعتها ثابتة بأن قرية خوي الغدير والمنطقة كلها تملك من الموارد والإمكانات ما يجعلها منطقة متطورة ومرفهة. وهي على يقين بأن تكاتف الجميع في ظل مشروع تنموي هو السبيل للخروج من بوتقة الفقر والانغلاق نحو آفاق أرحب.

إحدى الحريفات حدثتها ذات مرة عن مشروع «GEMAISA» وهو مشروع يستهدف النساء الريفيات، فتحمست أيما حمس لهذه المبادرة لفائدة نساء خوي الغدير ومناطق أخرى من ولاية مدنين. لم تكن تتطلع إلى إعانة مادية بقدر تطلعها إلى مشروع يعزز ثقته في نفسها ويرفع من معارفها وثقافتها حول حقوق النساء. تقول: «عندما حضرت أول اجتماع للمشروع انبهرت بما سمعته حول أهداف المشروع ومكوناته. تحمست لفكرة تدريبنا حول حقوق النساء وثقافتنا في مجال الضمان الاجتماعي وكذلك تمكيننا من مهارات تربية الماشية. ولو كان المشروع مقتصر على الإعانة المادية لما انخرطت فيه. قبل المشروع كنت أجهل الهياكل والإدارات المحلية التي يمكنني الاتصال بها من أجل بعث مشروع خاص بي، وإضافة إلى ذلك، وجدت في فضاء نجمة الذي بعثه المشروع من يستمع لي ويرشدني وكذلك من أشكوه همومي ومشاغلي».

ودعتنا أمانة بعد أن ساعدتنا في الوصول إلى منزل إحدى المستفيدات من المشروع حيث تقطن في القرية المجاورة «المرادحية» وشاركتنا الحديث معها حول المشروع. لم تترك الفرصة لتفوتها للتنسيق مع صديقتها حول الفرص المتاحة والممكنة لإطلاق مشروع مشترك. ولم تنس أن تدعونا للعودة مرة أخرى لمعينة تقدمها في إنجاز مشروعها ●

النساء المهمّشات في القطاع غير المهيكّل التجارب والممارسات الجيدة

إذا كان الانخراط في القطاع غير المهيكّل في المنطقة العربية والتأثر بانعكاساته السلبية هو أمر يشمل الرجال والنساء على حد سواء، إلا أن الوضع يكون أشد سوءاً بالنسبة إلى النساء وذلك نظراً لواقع التمييز الممارس عليهن في الفضاءين العام والخاص.

ويعد القطاع غير المهيكّل قطاعاً مهمشاً ليست له ضوابط قانونية ولا يتوفر فيه الضمان الاجتماعي حيث أغلب العاملين فيه هم من ذوي المستوى التعليمي المتوسط والمتدني أي من ذوي أضعف الآمال في الحصول على شغل في القطاع الحكومي. إذ تسهل في القطاع غير المهيكّل فرص الانتداب والتسريح لعدم وجود نصوص قانونية صارمة، ولكون العلاقات تقوم على أساس تعاقد اجتماعي وأخلاقي بدلاً عن تعاقد بضمانات رسمية وقانونية.

ألقة الطرابلسي، معهد الصحافة وعلوم الإخبار - تونس

وتغيير نظرة المجتمع لهن وتمكينهن من ممارسة حقهن الانتخابي والمشاركة في المجال العام.

في تونس، سعت تجربة «جمعية المرأة والتقدم بالكاف» إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعدد من النساء العاملات في القطاع غير المهيكّل بثلاث معتمديات تابعة لمحافظة الكاف وهي ساقية سيدي يوسف والسرس والكاف المدينة، وذلك بهدف تحسين ظروف عملهن ودفعهن نحو الانخراط في تنظيمات مهنية أو جمعياتية ترعى مصالحهن وتتفاوض مع الجهات المسؤولة لضمان حقوقهن. كما هدفت إلى دعم قدراتهن في مجال مهارات القيادة من أجل إعدادهن للانخراط في الحياة العامة وبالأساس الترشح للانتخابات البلدية القادمة. وحقق المشروع جملة من النتائج من أهمها مبادرة نساء بالتسجيل والانخراط في منظومة الضمان الاجتماعي، ورفع وعي 60 امرأة بضرورة الانخراط في الضمان الاجتماعي، وتصميم منتجات حديثة قابلة للتسويق مستوحاة من التراث.

أما تجربة «الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي»، فتتمثل في بعث مشروع «المبادرة التونسية للعمل الشامل» بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية،



تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء وإدماجهن في العمل المهيكّل. وقد استندت جميع هذه الممارسات على قائمة من المعايير التي أعدها المركز انطلاقاً من خبراته في مجال توثيق التجارب العربية.

خمس تجارب جيدة في دعم النساء العاملات في القطاع غير المهيكّل

اشتغلت الممارسات المنتقاة على جملة من المواضيع والقضايا الهامة التي تتعلق بتوعية النساء بحقوقهن ورفع مستوى معارفهن بها، وبالعامل على إيجاد الأطر القانونية لتنظيم عمل الحرفيات وحماية حقوقهن وإدماجهن تحت مظلة الضمان الاجتماعي. ومنها أيضاً من اهتمت بتقديم الدعم النفسي والقانوني للنساء العاملات

تعمل النساء في القطاع غير المهيكّل دون معايير للوقاية ولا يستفدن من الخدمات الصحية و من التغطية الاجتماعية وهن مهمشات بالكامل. وما يزال النقاش دائراً حول أفضل السبل الواجب اتباعها لمعالجة السبلات والنقائص المرتبطة بهذا القطاع وانعكاساته العميقة على ظروف عيش النساء. إذ تميزت المنطقة العربية بغياب سياسات واضحة في مجال معالجة أهم الإشكاليات المرتبطة بظروف العمل وتدني الأجور وغياب التغطية الاجتماعية وغيرها من الإشكاليات.

وتضمنت دراسة حديثة أجراها عام 2016 مركز «كوثر» حول «النساء المهمشات في القطاع غير المهيكّل في المغرب وتونس ومصر»، ضمن مشروع مشترك مع مؤسسة فورد التجارب والممارسات الجيدة في مجال



تجاه العاملات، وفي عقد شراكة مع 15 جمعية حقوقية وتنموية أفضت إلى تشكيل مرصد حقوق العاملات بالقطاع الفلاحي.

خلصت دراسة «كوثر» إلى وجود حالة من التماهي والتشابه بين أوضاع النساء في المغرب وتونس ومصر، حيث تتشابه المعوقات وكذلك الحلول. مع الإشارة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بعض التفاصيل التي تميز حالة عن أخرى في رصد الحلول للخروج من الوضعيات الهشة للنساء العاملات في القطاع غير المهيكّل.

وانبثقت عن الدراسة توصيات عامة وأخرى خاصة حسب كل بلد، من أهمها مراعاة النوع الاجتماعي في عملية التنمية والاهتمام بتمكين المرأة وإتاحة فرص متكافئة لها مع الفرص المتاحة للرجل، وتشجيع الاطلاع على أفضل التجارب والممارسات المتميزة والتجديدات العالمية المتصلة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة عالمياً. كما أوصت الدراسات أيضاً بالاهتمام بتطوير الصناعات اليدوية والحرفية ذات القابلية التصديرية والاهتمام أيضاً بالتدريب التحويلي، وضرورة إيجاد قوانين وآليات مراقبة سلامة النساء العاملات عند تنقلهن إلى مراكز العمل، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء في قوانين العمل وفي كل النواحي الحقوقية.●

واهتمت تجربة «مؤسسة شهاب للتنمية الشاملة» بتحسين السياسات العامة للدفاع عن حقوق العاملات، وذلك بمناهضة انتهاك حقوق عاملات المنازل من خلال تقديم الدعم النفسي والقانوني لهن والعمل على إدراجهن في مظلة قانون العمل، وعلى تغيير الأفكار النمطية السلبية المتعلقة بعملهن. وقد حققت هذه التجربة نتائج إيجابية إذ ساهمت في التوعية بأهمية العمل المنزلي، وقامت بتدريب ما يقارب عن 250 عاملة منزل في محافظتي القاهرة والفيوم على مستوى معايير القياس والمهارة الخاصة، بالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي لألف عاملة وخدمات الدعم القانوني لحوالي 600 عاملة في كلتا المحافظتين.

أما في المغرب، فقد عملت تجربة «جمعية الأيادي المتضامنة» على تحسين ظروف العمل للعاملات بالقطاع الفلاحي وتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لهن لاسيما وأن القطاع الفلاحي يمثل قطباً أساسياً وركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني. وبالرغم من المشاركة الهامة للمرأة في القطاع الفلاحي، إلا أن العاملات فيه لا يتمتعن بحقوقهن ويتعرضن إلى عدة انتهاكات. كما أنهن يعملن مقابل أجور زهيدة مع غياب الحماية الاجتماعية وضعف التنظيم النقابي المتدخل فيه. وفقت التجربة في تغيير سلوكيات أصحاب العمل

والهادف إلى إنشاء إطار قانوني واقتصادي أكثر شمولية للعملية في القطاع غير المهيكّل وتمكينهم من عمل لائق. وقد ساهمت هذه التجربة في الرفع من وعي الفاعلين والمتدخلين في المجال على المستوى الجهوي والوطني وإطلاق برنامجين نموذجيين لتدريب العمالة في القطاع غير المهيكّل. ذلك أن الاقتصاد غير المهيكّل يعتبر جزءاً لا يتجزأ من مجموعة كبيرة من التحديات التي تواجهها تونس بعد الثورة. إذ يساهم بنسبة 31 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي.

وفي مصر، اهتمت تجربة «الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» بحماية عاملات المنازل وتحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأنهن يتعرضن إلى عدة انتهاكات بدنية ونفسية من أصحاب العمل ولا يتمتعن بتأمينات اجتماعية وصحية. ونجحت هذه التجربة في استخراج أول وثائق قانونية مرتبطة بالعمل المنزلي في مصر واستصدار وتفعيل قرار وزاري يضم ثماني مهن من تخصصات العمل المنزلي للمهن الخاضعة للتدريب وقياس المهارة. إضافة إلى إدراج المسميات المهنية لعاملات المنازل في الاكواد التأمينية...

لا بد من العودة إلى عمق الذات النفسية والثقافية من أجل فهم حقيقي لظاهرة الإرهاب

ابن النجار الزغلامي

الأستاذ الزبير عروس، أستاذ التعليم العالي بدرجة بروفييور بقسم علم الاجتماع جامعة الجزائر، ومدير بحث مشارك في مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية ومدير مخبر الدين والمجتمع، بجامعة الجزائر. ساهم في بعث وتأسيس مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية بالمغرب وكذلك المنتدى المغربي للدراسات الاجتماعية والشبكة العربية للتسامح. وهو يشغل أيضا عضوية الجمعية العربية لعلم الاجتماع والدراسات الاجتماعية.

التقىناه في إطار أشغال ورشة عمل «أصوات الحكمة للنساء من أجل مناهضة التطرف العنيف في تونس»، التي عقدها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بالشراكة مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في تونس وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية خلال يومي 20 و21 ديسمبر 2016، حيث قدم مداخلة ثرية وعميقة حول «دور المرأة الجزائرية في التصدي للإرهاب، فكان لنا معه هذا الحوار.

والإسلام التاريخي. والممارسات الموثقة تنوعت من فترة تاريخية إلى أخرى. ونحن نمرّ الآن بفترات نحر الذات ومثال ذلك ما يحدث في تونس وهو قتل للذات بحجة الدين وتمجيد الدين. هنا لا بد لنا من البحث عن الأسباب النفسية والأنتروبولوجية وهي الأسباب الحقيقية والكامنة، حتى نفهم كيف يتحول الشباب أو الشابة من طالب للحياة إلى طالب «للشهادة» على حدّ ظنهم. فالمسألة معقدة ولا يمكن تناولها من خلال الأسباب البسيطة الظاهرة، إذ لا بد من العودة إلى عمق الذات الثقافية والنفسية لفهم ما وقعنا فيه، ودون هذا فنحن نفسر ظاهريا فقط مسألة الإرهاب وتناميهِ ونفسي ثقافة اقضاء الآخر ونبذهِ وتصنيفه وكأنه خارج عن نسق الإنسانية.

بطبيعة أنظمة الحكم في بلداننا، وهي كذلك أسباب اقتصادية وعديد الأسباب الأخرى التي هي برأيي لا تكفي لتفسير درجة خطورة العنف التي وصلنا إليها. فالممارسات الإرهابية تخرج عن منطق العقل والتبصّر والهدف والمنطق الذي مورس لأجله. إذ مورس كتوق لماض مجيد ثابت تاريخيا وكأنّ الزمن توقف في لحظة تاريخية ما. وهذا الرجوع إلى الماضي ما هو إلا حجة ولا يمكن أن يكون السبب الحقيقي.

«كوتريات»: هم يتوقون إلى الماضي وكأنّ تاريخنا العربي الإسلامي خال من الأزمات ومن فترات العنف والصراع السياسي متعدد الأسباب والأبعاد؟

أنتفق معك تماما في هذه النقطة، إذ لا بد من أن نميّز هنا بين إسلام العقيدة

«كوتريات»: أولا هل لك أن تقدم لنا قراءة الخاصة لما آلت إليه الأوضاع في منطقة المغرب العربي على مستوى تأزم الأوضاع وانتشار التطرف العنيف والإرهاب؟

نحن فعلا وصلنا إلى أقصى درجات العنف ألا وهي الإرهاب. ولا بد لنا من أن نكون صرحاء مع أنفسنا حتى نواجه هذه الحقيقة التي هي ليست جديدة علينا وعلى مجتمعاتنا. فتاريخ المنطقة حافل بفترات الأزمات حيث مورس الإرهاب في لحظات تاريخية محددة. وبلدي الجزائر مرّ بتجربة خطيرة سميت العشرية السوداء أو العشرية الحمراء في حين أسميها أنا فترة مأساة وطنية. علينا أن نواجه أنفسنا بتحديد الأسباب الحقيقية والمباشرة التي تقف وراء تنامي الإرهاب، وهي مختلفة ومتعددة ومتشابكة. فهي أسباب سياسية ترتبط



«كوتريات»: وكان الأجيال التي سبقتنا في تاريخنا المعاصر كانت أكثر تسامحا وسلما من جيل الشباب في وقتنا الحالي. ألا ترون ذلك فعلا؟

لا أتفق تماما معك، إذ لا يمكنني أن أقارن على هذا النحو ولي في ذلك أسبابي. فالفترة التي عاشها أجدادنا اعتبرها فترة سكون على مستوى القيم، اتسمت بالتضامن الاجتماعي لأن هؤلاء لم يخرجوا بعد من فترة الهيمنة في مختلف تجلياتها. في حين أن الجيل الحالي يعيش قوة تكنولوجية حقيقية وهو برأيي جيل الدولة الوطنية الجديدة. لذلك نجد أنفسنا اليوم وكأننا في مواجهة حقيقية مع أنفسنا، تدفع البعض منا إلى رفض الواقع للتعبير عن تطلعاته والانسحاق وراء أشكال إرهاب مدمرة للذات والأخطر من ذلك أنها مدمرة لرموزنا الثقافية وإمكاناتنا الوطنية.

«كوتريات»: مرت الجزائر كما ذكرت بفترة حائلة في تاريخها، ما هي الدروس المستخلصة المنبثقة في رأيك عن هذه التجربة؟ وهل مازال خطر الارهاب قائما في الجزائر أم أن هذه التجربة جعلت منه بلدا محصنا لكونه استوعب الدرس جيدا؟

يتمثل الدرس الأساسي في محورين يتصل الأول بنضال المرأة الجزائرية من أجل المساواة ونضالها ضد العنف وضد القوانين المحيضة التي جعلها في الدرجة الثانية من السلم الاجتماعي. لكن في لحظة تاريخية محددة، عندما تعرضت الجزائر إلى تهديد كان يمكن أن يؤدي إلى زوال الوطن برمته، تخلت المرأة عن مطالبها من أجل النضال في اتجاه مكافحة الإرهاب، وذلك وعيا

نعم هي مفارقة كبرى لأننا وحتى اليوم نركز على الأسباب الظاهرة ولم نبحث في معالجة الأسباب العميقة والكامنة لتفشي العنف والإرهاب وتغلغلها في مجتمعاتنا. أصبح الصراع عقائديا بالأساس وهنا تكمن الخطورة ولا بد لنا من الانتباه واليقظة الدائمة. فالوعي بخطورة الإرهاب وضرورة مجابهة كل أشكال التطرف يدفعنا إلى ضرورة توخي الحذر والتبصر خاصة في ظل التغيرات الجيو-سياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك تضارب المصالح الدولية •

منها بخطورته وباستهدافه للوطن والمواطنين. لكن الخطر ما يزال قائما ويمكن أن يحدث مرة أخرى لا قدر الله لو وجد الظروف الكامنة الملائمة لعودته. لكن توجد اليوم حالة من الوعي الكبير بخطورة اللجوء إلى العنف كوسيلة من وسائل التغيير وبضرورة النضال السلمي والمستمر.

«كوتريات»: ألا تعتقد معي أننا نعيش مفارقة كبيرة بين الوعي بضرورة النضال السلمي وبين تنامي عدد الشباب والنساء المنضويين ضمن شبكات وجماعات الارهاب؟

تبادل المعلومات حول النوع الاجتماعي والتنمية : التكنولوجيا في خدمة المعرفة

يحرص مركز «كوثر» على إدارة رصيده المعرفي وتحويله إلى رصيد إلكتروني متوفر على محامل متنوعة يتعهد باستمرار بالتحيين والمراجعة والتدقيق والإثراء. وهو يجتهد من أجل إتاحة رصيده ورصيد عديد الشركاء وتبادلته باستعمال التكنولوجيا الحديثة عبر بث منصات إلكترونية في مواضيع مختلفة.



القانونية والإنسانية للمرأة والرجل: بين المساواة والفضوات. وهي أداة معلوماتية إلكترونية تهدف إلى جمع القوانين ذات الصلة بالوضع القانوني والحقوقى والمساواة بين الجنسين في 20 دولة عربية تم إنجازها في إطار المشروع الإقليمي «المرأة العربية والتشريعات». هذه المنظومة الإلكترونية هي في عملية تطوير وتحديث مستمرة من «كوثر»، وهي توفر حاليا معلومات بالغة العربية يمكن البحث فيها بطريقة تفاعلية.

<http://www.arabwomenlegal-emap.org/>.

تتضمن المنظومة أيضا كل الأدوات والمواد المنتجة في إطار مشروع «المرأة العربية والتشريعات» وهي : خارطة تفاعلية تساعد المستفيدين للولوج إلى المعلومة بطريقة بسيطة وسريعة؛ قاعدة بيانات تضم 5554 مادة قانونية و500 قانون (مرجع قانوني) لـ 20 بلد عربي (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، فلسطين، العراق، المغرب، مصر، المملكة العربية السعودية، ليبيا، الكويت، موريتانيا، سوريا، السودان، سلطنة عمان، قطر، لبنان، جيبوتي واليمن) •

المركز العربي للمعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي

في إطار المشروع المشترك بين «كوثر» وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تم إطلاق المركز العربي للمعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي. يتشارك كوثر والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية في إدارة هذا الفضاء الإلكتروني الذي يوفر رصيذا هاما ومتنوعا لفائدة المهتمين بالموضوع.

تتمثل أهداف المركز العربي للمعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في تعزيز تبادل المعرفة حوله، وجمع الأبحاث المنشورة، وإقامة مجتمع الممارسة لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي.

منظومة إلكترونية للحقوق القانونية والإنسانية للمرأة والرجل

أعلن مركز «كوثر» في إطار الاحتفالات باليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2016 عن إطلاق المنظومة الإلكترونية للحقوق

مركز مرجعي إلكتروني لتبادل المعلومات حول النوع الاجتماعي

شهدت سنة 2016 تطورا لمحتوى البيت المرجعي باضافة ركنين جديدين استجابة للمجالات ذات الأولوية ولمحاور اهتمام المنطقة العربية : النوع الاجتماعي والهجرة والنوع الاجتماعي والتطرف. ويتضمن بذلك البيت المرجعي 12 ركنا توفر الدراسات والبحوث والوثائق والمحامل المسموعة والمرئية ليكون جامعا وشاملا للإنتاج المعرفي حول قضايا النوع الاجتماعي في المنطقة، ووضعها على ذمة الباحثين والمهتمين والمراكز البحثية والهيكل والمؤسسات العاملة في المجال.

هذا وتم تغيير تصميم البيت المرجعي ليتلاءم مع مستجدات تصميم مواقع الويب لجلب أكبر عدد ممكن من مستعملي الانترنت. كما يعمل «كوثر» على إدراج المركز المعرفي في وسائط البحث الأكثر نجاة لتمكينه من التوقع في الصفحة الأولى من نتائج البحث حول المواضيع التي يغطيها.

Regional workshop to explore the good practices for working rural women

Yasmine Chaouch

On November 22nd 2016, a regional workshop was organized to explore the challenges and the good practices for the project “Civil society organizations and women workers in the non-structured sector in Morocco, Tunisia and Egypt”.

Before the beginning of the event, an exhibition presented by rural women from El Kef was open to the public. The women presented their products and sold rugs, jewelry, clothes, etc. To open the session, Dr. Soukeina Bouraoui, CAWTAR Executive Director, pronounced a speech to welcome participants and journalists. She was followed by Neziha Laabidi, Minister of Women, Family and Childhood who emphasized the importance of awareness raising for women about their civic and financial rights.

She also highlighted the role of women in the local and the regional decision making process. The Minister reminded that a structured sector offers women workers more comfort and the confidence of social security.

She spoke about a protocol that had been agreed on between UTICA, UGET and UTAP that promotes labor structure in the agricultural field. She also reminded the audience that the most marginalized social groups are rural women, children and the elderly.

After that, Souleima Majeldi, the project coordinator, presented the program, its objectives and specificities. She gave concrete examples that illustrated the need of rural women for social security. Women who benefited from the project were quoted talking about their rough conditions and their desires to learn and go forward with their lives.

The principal objective of the project was integrating rural women in social security structures and raising their awareness about their civic and financial rights so they can be able to claim them.

Following this, a short film showing the project’s highlights was shown to the public.

The first debate was moderated by Smicha Riaha. Rim Jabi presented the mechanisms that helped women go from non-structured sectors to structured sectors within the Ford Foundation project, the key points to this presentation were the challenges and opportunities met by rural women in Kef Governorate, presented by Henda Thligen, Women and Progress Association in Kef.

In the afternoon session Mohamed Madhkour, UNPD Representative talked about the programs helping rural women who work in the fishing sector and especially clam collecting; the methodologic approach adopted, the evaluation of their needs and their efforts. He also explained the obstacles and issues that these women face in their daily lives by saying “in addition to their exhausting work and their daily household chores, they also need and want to feel like women, without all that social pressure”.

Then, Tarak Lamouch from the Tunisian Association for Management and Social Stability (TAMSS) talked about the need for a better comprehension of the specificities of the structured work in Tunisia and presented a guide in structuration written in Tunisian followed by Jazia Hammami, Deputy Director in the Ministry for Women’s affairs, Childhood and Family who presented a study on rural women and how they benefit from social security.

The study showed that women are more exposed than men to poverty, unemployment and marginalization and that they still are paid a lot less than men. The structures for social security do not fit working women’s needs. The objectives of the study were: identifying aspects of discrimination, identifying the main causes of the current situation, suggesting the amendment of some laws and legislations that marginalize women, finding the right data and tools that will lead to advocacy and agreement.

According to this study done on 1700 women aged 18-35 years old from Jendouba, Seliana, Kasserine, Nabeul and Mahdia, only 10,5% of the surveyed women benefit from social security. There is a big difference between the governorates as 42% of women from Nabeul benefit from social services and only 7,5% from Kasserine do, 67% in coastal areas versus 33% in the interior areas. Workers from the industrial field represent 72% of the beneficiaries versus 12% from the agricultural and fishing field and 48,9% of the women surveyed are currently working without a contract.

As a result of the workshop, suggestions, recommendations and experiences were shared amongst governmental and non-governmental organizations to settle a new ground for working rural women so they can benefit from social security and safe working environment ●



Therefore, “CAWTAR” has, in 2016, consolidated its balance of knowledge about anti-gender-based violence, through research into new issues such as “the cost of gender-based violence.”

Thus, it has developed five reports in Tunisia, Palestine, Lebanon, Jordan and Egypt and a synthetic report that helped in turn draw up 5 documents identifying the cost of gender-based violence. This was with support from the US Agency for International Development and in partnership with Banyan Global Foundation and the International Center for Research on Women (ICRW).

The center also focused on the “role of women in the fight against extremism”. It, accordingly, held a workshop in partnership with the US Embassy in Tunis.

During the workshop, several working papers were presented on the role of women in the prevention of extremism, as well as the role of information technology in the construction of youth identity in the religious space, the most important good practices to combat violent extremism, the role of women and culture in the protection from and countering extremism and the next steps to activate the roles of the different actors in addressing this problem.

The knowledge balance produced by the center, in partnership with many structures and organizations working in the field of empowerment of Arab women, helps identify the needs of women on the level of training in order to reduce difficulties that prevent their effective participation in public life.

Therefore and based on the balance of knowledge in field of anti-gender-based violence, the Center has worked in partnership with the United Nations Population Fund to expand the use of their regional training handbook on anti-violence through its translation into French.

The handbook will be available in 2017 in three languages (Arabic, French and English). Based on the study conducted by the center in 2015 on “Women’s participation in political and civic life: obstacles and ways to overcome them,” issued in 2016 in partnership with Organization “OXFAM”, the concept of “transformational leadership” was confirmed as an innovative mechanism to reduce the obstacles faced by the involvement of women in public life.

From this standpoint, the center worked through 2016 to develop a training manual on gender and mechanisms of transformative leadership for women, in order to push for the political empowerment of women. It held a pilot training course towards further developing the manual to be appropriate to the needs of women and their abilities.

At the level of economic empowerment, the “CAWTAR” Center pays special attention to research on issues related to the economic participation of women and young women, starting from the opportunities for and obstacles to their integration in the labor market, to the working conditions of women in the informal sector.

In order to examine the conditions for the integration of young university graduate women in the labor market, CAWTAR has conducted, in partnership with the United Nations Development Program (UNDP) Tunisia Office, a qualitative study on “young university graduate women and access to employment opportunities and project development”.

The study focused on the vulnerable situation of those young women and the various obstacles and difficulties that hinder their integration into the labor market.

The development of the study falls within a joint action plan aimed at promoting the integration of women, encouraging them to create projects and pushing to make equal rights effective in practices and opportunities.

In continuation of its interest in prospecting the most important opportunities and obstacles associated with women entrepreneurs, “CAWTAR” Center has prepared, in partnership with the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), a study on women entrepreneurs in six Arab countries (Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Palestine and Tunisia).

It sought to look at difficulties encountering women in access to the fields of investment and entrepreneurship and the most important challenges facing their activities, affecting the economic climate in their businesses and the study includes the legal environment and access to sources of funding, training and networking...

In the context of the research on the social conditions of women working in the informal sector, “CAWTAR” has conducted, in partnership with the Ford Foundation, a study on marginalized women in the informal sector in Tunisia, Morocco and Egypt.

It included successful experiences in the field of promoting economic and social rights of women and their integration into the formal sector.

The process of preparation of the study has led to the development of practical models for the protection of rights of women workers in the informal sector through the compilation of 23 successful experiences by civil society organizations of initiatives to enhance the access of women working in the informal sector to the social insurance systems.

This is besides the design of an interactive electronic map on the most important institutions intervening in the promotion of social and economic rights of women working in the informal sector.

The Center has concluded to the effectiveness of the integrated approach adopted in its work and embodied in the extraction of scientific evidence and clues from its knowledge production and drawing on them in training and advocacy, as well as the efficacy of the comprehensive approach of linking the field of human rights of women and girls to the action of empowering them politically, economically and socially.

Indeed, the center has continuously made all its knowledge balance available online to make it accessible to all those interested in and conducting research on gender issues.

The Gender Clearing House is an inclusive space that can be visited at: www.genderclearinghouse.org

Rich and diversified knowledge will direct future programs and projects of “CAWTAR”

In a move to push for a comprehensive and integrated empowerment of women and young people, “CAWTAR” focuses on strengthening leadership capacity in order to contribute to the reduction of barriers and obstacles to the involvement of women and youth in public life, particularly violence based on gender. It also considers that the creation of economic initiatives is one of the critical factors for the overall empowerment of women and young girls.

In this context, the Center focused in its efforts on reducing obstacles to the participation of women and youth in public life, and promoting their opportunities for integration in economic development.

Research has been the primary input pursued by “CAWTAR” for more in-depth understanding of the various issues and problems relating to the status of women, and to develop education and training programs and advocacy for the sake of change.

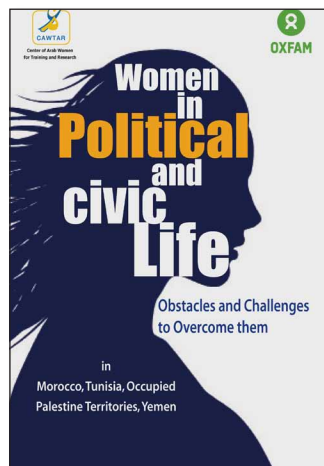
So what are the most important studies and recent research of the center in the field of political, social and economic empowerment of women and young people in the Arab region?

“CAWTAR” takes high interest in issues pertaining to women and youth and enhancing their involvement in the public life, especially at the level of research.

This concern was reinforced during the last six years following the political and social mobility experienced by many Arab countries, and the emergence of efforts by young people to occupy an important place in the Arab political scene.

The center has, in 2016, developed reports and paper policies that concluded to a series of findings and recommendations. Hence, the regional compared study on “the involvement of young people in Southern Mediterranean countries” pointed to the existence of many implications for the marginalization of young people, including most importantly the absence of political mechanisms and tools to influence the State Administration, control resources and meet challenges, and the need to open new horizons for civilian non-violent participation of youth by providing the opportunity for young people of both sexes in order to carry out important roles in decision-making circles and in public debates.

The orientation paper for policy dialogue on “opportunities for women in the Mediterranean countries” showed that gender-based violence is the most important barrier that still prevents the participation of women and youth in public life.



The absence of reforms relating to youth employment and continued inequalities are the main factors affecting the employment of young people of both sexes in the region. A second orientation paper of policy dialogue on “National policies for Youth in Tunisia” called for matching national policies with the needs and demands of the young people and the promotion of the economic environment to create new jobs and increase the impact of youth-oriented programs, especially with the continuing gap between study and work, as women continue to face many difficulties in the access to labor and the lack of opportunities for them as confirmed by a scientific paper on “women, study and work in Southern Mediterranean countries.”

These studies are based on the quantitative and qualitative analysis of several major problems like employment, education, migration, mobility and opportunities for young people, and the involvement of young people, in order to determine the impact of gender in the reforms needed to reduce inequalities.

These were studies conducted by the Center as part of its involvement in the project «SAHWA» (Awakening) for young people in five Arab countries in the Mediterranean basin (Egypt, Lebanon, Tunisia, Morocco, Algeria), funded by the European Union, and to which “CAWTAR” center is considered as partner among 14 universities and research centers.

On the subject of anti-gender-based violence, the centre’s different studies and its reports confirmed that it is one of the most important forms of infringement of human rights and the most prominent obstacles to the empowerment of women and girls.

“I choose hope” ...

Logo of street children's rehabilitation and integration by nourishing hope

The problem of street children is one of the most outstanding and ever-increasing social problems, especially with the presence of a climate conducive to its growth, whether economically, politically or socially.

The Arab Council for Childhood and Development was one of the first Arab institutions that have paid attention to this issue since the early nineties of the last century.

It has relied in this on more than a strategic direction, aimed at empowering street children and protecting them, and changing the negative perception towards them, according to the principles of networking, coordination and partnership.

The problem of street children is one of the most outstanding and ever-increasing social problems, especially with the presence of a climate conducive to its growth, whether economically, politically or socially.

The Arab Council for Childhood and Development was one of the first Arab institutions that have paid attention to this issue since the early nineties of the last century.

It has relied in this on more than a strategic direction, aimed at empowering street children and protecting them, and changing the negative perception towards them, according to the principles of networking, coordination and partnership.

To this end, the Council has conducted several studies and research, held forums, conferences and workshops and prepared a package of training manuals. It also implemented a project to protect street children in five Arab countries: Egypt - Morocco - Sudan - Yemen - Lebanon.

The Council continued its efforts to start a new phase through the implementation of “the street children integration and rehabilitation project by nourishing hope in Egypt” under the slogan “I choose hope,” in collaboration with the Ministry of Social Solidarity and the support of the Arab Gulf Program for Development “AGFUND”, in partnership with a number of other project partners, as a model likely to be generalized in Arab countries.

Therefore, a cooperation protocol was signed with the Egyptian Ministry of Social Solidarity in May 2014 to implement this project in an education institution in Giza Province (an institution under the supervision of the ministry).

The project - which aims to integrate and rehabilitate street children – is based on a vision consisting in the rehabilitation and reintegration of street children in a dignified human life in correct educational, professional, technical and sports paths, through the implementation of a package of programs based on gaining confidence and nourishing hope, self-discovery and development of life skills allowing social integration and also as one of child rights guaranteed by international and Arab conventions and agreements and the Egyptian constitution.

It is a key foundation in the overall socialization process based on social justice and building active and enlightened human capital.

The project aims mainly to rehabilitate street children and socially integrate them through nourishing hope, according to four themes: rehabilitation of children through the promotion of respect for the child and the development of knowledge, their empowerment educationally and economically, the establishment of an enabling environment through legislation and governance of accommodation establishments and networking between the parties concerned with the issue of street children, building the capacity of those who work with these children to ensure the success and continuity of work in the integration of children and, finally, advocacy to build a new culture.

The project's added value consists in its adoption of a new methodology for the upbringing of children through awareness and self-awakening. It will ensure sustainability through what it provides from training manuals, qualified executives, accumulated expertise, institutional reform in terms of administration and knowledge and expansion to other institutions with the same possibilities.

Project output:

- Capacity building and training: implementation of 17 training courses for 65 specialists and night supervisors and 10 teachers on the Rights of the Child and nourishing hope, case study, psycho-social support, and protection policy.

Rehabilitation of children through:

- Education: Extract ID of primary school and teaching 86 children in primary school, the establishment of two community education classes, organizing educational caravans for children who have not joined schools because of lack of papers of identification, the establishment of three literacy classes, the awarding to 14 of them of a certificate of literacy, the study of the technical workshops of the institution and working to develop them in order to start vocational training, as well as training in the International Computer Driving License (ICDL).
- Arts: holding of technical workshops for children with artists in the fields of music, theater, puppetry, visual art and murals: drawing of 35 murals within the institution and the organization of a number of art exhibitions.
- Health: Preparing a medical record for each child in the institution and the organization of health education workshops and health convoys in cooperation with the Egyptian Medical Syndicate, and the training of specialists on psychological and social support.
- Self-development and life skills: conducting 500 sessions for self-development in order to help children acquire personal and social behaviors and skills needed to deal confidently and competently with themselves, with others and with society.
- Sports: rehabilitation of 5 courts in the institution, providing trainers in cooperation with the Ministry of Youth and Sports, and holding workshops with the children about the importance of sport and its relation to health.

“Child-friendly media”

slogan of Media Observatory for Arab Child Rights

A Media Observatory for Child Rights was initiated by the Arab Council for Childhood and Development has initiated in 2012, under the chairmanship of His Royal Highness Prince Talal Bin Abdul Aziz, and with the support of the Arab Gulf Program for Development “AGFUND” in partnership with the League of Arab States (Women, Family, and Children’s Department).

This came in response the recommendations of the Arab Children’s Committee of the Arab League which has decided to make child media a permanent item on its agenda, in implementation of the recommendations and decisions of the high-level Arab Conference on the rights of the Child, and in line with regional and international initiatives in the field of child media, and continuity with the Council’s efforts to promote the dissemination of child rights culture.

The observatory is a mechanism for monitoring, analysis and evaluation aimed to promote and improve the performance of the media in the issues of child rearing and rights, in cooperation and coordination with the media and other development institutions, so as to contribute to the development of media capabilities in spreading the culture of child rights.

It can be a specific tool in the preparation of studies and research and publishing periodic reports to assess the performance of the media to end up with a child-friendly media.

Awareness, strengthening knowledge and participation of children among the most important strategies of the Observatory

The implementation of the Media Observatory for the Rights of the Arab Child relies on several basic strategies, including awareness and advocacy, through raising awareness of children’s rights issues through the media, to gain support and bring about societal change, and develop knowledge through giving access to knowledge through research and studies on media and child right issues.

This is in addition to capacity building which is a continuously renewed cumulative process, one of the tools of which is training, leading to improved performance of the media in dealing with child right issues, and networking among institutions concerned with Arab children and media professionals and media institutions in a way that contributes to the exchange of experiences and information.

There is also the participation of children, which means that children are active in the evaluation and production of information materials that affect them.

At the level of development of knowledge, the Council issued an Arab study to assess the handling by Arab media of child right issues in six Arab countries (Tunisia, Algeria, Saudi Arabia, Iraq, Lebanon, Egypt) that contained three sub-studies including

the evaluation of Arab media’s treatment of child right issues and survey a sample of children’s views in a number of Arab countries about what is offered to them in the media, and assess the professional environment within which the communication officer in the area of child media in Arab countries operate.

The Council has also drawn up in the framework of the Observatory’s action a document containing professional principles to guide the Arab media professionals in the treatment of children’s right issues and including a set of principles governing the way the Arab media treat child rights issues.

This guide includes a set of scientific instruments to measure the extent media commit to those principles. It also contains content monitoring and analysis tools of newspapers and both traditional and new media for use by Arab media institutions and the observatory.

In terms of capacity-building, the Observatory holds workshops with Arab journalists about professional principles of media’s treatment of child rights issues and the dissemination of culture of child rights, in order to give the media a knowledge background about the rights of children and their critical issues, including professional principles of Arab media’s treatment of child right issues to end up with a child-friendly media.

The Observatory’s activities continue at the level of issuing periodic reports on the performance of the media in the field of child rights and to end up with child-friendly media and networking with media organizations, cooperation with them and providing them with technical support to become child-friendly establishments, whereby a network for Arab media professionals was established to spread the culture of child rights.

Child-friendly media is the media that respect the rights of children and work on their enforcement. They are media that support ad valorem system based on professionalism, empowerment, citizenship, social justice, freedom and transparency.

Media that lay down a culture which promotes the principles of upbringing based on free and active learning and serious and effective participation and accepts the right of difference, non-discrimination and recognition of pluralism and diversity; Media that are based on the protection of child’s best interest and the protection of personal identity and ensure the right to privacy and right of response and correction.

How do you assess the commitment of Arab states to protect the child, and what are the most important successful experiences and initiatives identified by the Council and worthy to be a model for our countries?

The fact is that the Arab countries have rich experiences and pioneer and successful programs, but the current circumstances exceeded all expectations and have become an obstacle for each attempt to protect children. However, we will continue to cherish the hope to go beyond the stage and quickly respond in order to save the Arab children's rights to ensure their survival, care, development and participation.

The beginning of this year witnessed the official start of the implementation of the Sustainable Development Strategy 2030, to what extent have you drawn when planning the strategy of the Council and the design of future programs on this strategy, particularly in relation to children? And in which way?

The Arab Council for Childhood and Development is an Arab developmental organization that was founded in 1987 - at the initiative of HRH Prince Talal Bin Abdul Aziz, President of the Council - to work for the development and protection of Arab children.

It aims to support the rights of children in development, protection, participation and integration in the family and community framework through the adoption of a comprehensive human rights approach to ensure the rights of children.

It seeks to implement a strategy (until 2020) to adopt a vision based on the introduction of a new model in the socialization of Arab children and on bringing about a cultural change ensuring new upbringing of a new world for new generations able to participate and contribute actively and effectively in nation-building and development, and to enter the knowledge society armed with attributes of knowledge, skill, behavior and value and the ability to participate, adopt scientific thinking and engage in creativity and innovation.

The Council's work is based on a number of references; the most prominent is the Convention on the Rights of the Child, which is the main foundation in any action for the childhood.

This is supported by a set of directions and objectives agreed upon by the international community, including the Sustainable Development Goals (SDGs), which has not allocated a specific item to childhood but insisted on several goals that are a priority in the work for children and therefore the work of the Council, including the Goal (4) on education, the Goal (5) on equality and non-discrimination, and the Goal (8) on decent work and economic growth, as well as the Goal (16) on peace and justice and finally Goal (17) on partnerships. On the whole, it can be said that the work in the context of sustainable development is the main foundation of action for childhood.

For threatened children what is the place of refugee children in the work of the Council in terms of the action strategy, and are there special needs for threatened girls and what are they?

Unfortunately, working with these children on the lines of conflict or in the host countries - despite its necessity - need financial, human and technical resources to cope with direct relief and humanitarian issues, which is higher than the potential of the Council.

Nevertheless, it seeks to work with this group through awareness, advocacy and participation in the development of effective strategies to protect and care for these children in collaboration with the League of Arab States and other partners at the regional and international levels.

On the other hand the Council works on the implementation of a strategic plan with several main components including the rehabilitation and integration of street children through breeding hope, under the slogan "I choose hope," a media observatory for the Rights of Arab Child in the Arab countries, and building a new model of education and another of community integration for children those with mild disabilities in education and society.

This is also done through supporting Arab civil society specializing in childhood and the development of specialized knowledge in the areas of childhood, and all of them serve all categories of children, including threatened childhood.

The Council and "CAWTAR" work both for a favorable environment to enable children and women to enjoy their rights and improve their situation. What do you think are the most important points of convergence between the two institutions and the common areas of work that can be operated by institutions in the next five years within the framework of partnership, cooperation and integration?

In fact, the relationship between the Council and "CAWTAR" is close and special, especially since they operate under the chairmanship of His Royal Highness Prince Talal Bin Abdul Aziz, and for the same development goals that seek as - you kindly said - to create an enabling and supportive environment for the enforcement of child and women's rights.

Therefore, any action from one of them should serve the common goals of the two institutions. I suggest that the work will continue in the same spirit of brotherhood and cooperation in the coming period, and with the aim of achieving the sustainable development goals that have been referred to.

And here I would imagine that action at any level should be taken to disseminate the sustainable development culture in general, and work towards the implementation of joint projects and activities to achieve these developmental purposes in the form of reports, studies, research or training cycles or the exchange of information and experiences●



Interview with **Dr. Hassan El-Bilawi,**

Secretary General of the Arab Council for Childhood and Development

The Arab Council for Childhood and Development has worked since its inception in 1987 to create an Arab environment supportive for child rights. How do you find this environment today, and how can you describe it?

The action for the child is indeed a strategic act because it is an action for the future and for the next generations... However, this work cannot be done in isolation from the surrounding environment.

We have already worked in the Arab Council for Childhood and Development to promote this environment to make it supportive of the rights of the child through several strategies based on capacity development, awareness and the pursuit of development of legislation, policies and programs helping achieve it.

We cannot deny that the Council's efforts coupled with those of many governmental and non-governmental institutions have been able to some extent to do this by yielding unremitting achievements ratios and meeting many challenges until a few years ago. But today what happened...

The political, social and economic transformations and the radical changes taking place in the Arab region have impacted negatively on Arab children.

Those children are today experiencing unprecedented conditions that caused thousands of them to be killed, wounded and be exposed to violence, displacement, asylum and early labor.

Moreover, millions of them have been deprived of their most basic rights for health care and education. We have to recognize that there are many challenges and problems facing the Arab childhood, and that the work requires collaboration and solidarity for the enforcement and protection of their rights in a secure and stable environment, which is what we hope to see in the near future for all countries in the region.

What are according to you the most important challenges faced by children today, especially in light of an unstable political, economic and social environment, and why childhood remains



under threat despite the presence of a significant arsenal of agreements and legislation, whether national or international that guarantee their rights?

As I pointed out to you before, the political, economic and social circumstances in the Arab region have produced a climate that is unprecedented in child rights violations.

Indeed, there is a rise in infant mortality rates, a decline in health care services, and school dropping out of more than 13 million Arab children, in addition to the early labor of nearly million child workers.

As for the immediate results of these conflicts, wars and political instability, there is according to the latest estimates, more than 10 million Arab children refugees who are suffering malnutrition and school dropout in addition to being subjected to the violence, including killing and injuries, destruction and separation from their families ... etc.

This gloomy picture have become a reality despite the fact that all the Arab states have ratified the Convention on the Rights of the Child and have pledged to translate it in legislation, policies and programs .. The reality is far beyond that... It requires implementation, improving the situation and using the mind and conscience to reactivate the commitment of countries in the region to ensuring and protecting the rights of children...the road ahead will be more difficult and darker if the situation continues this way.

CAWTARYAT

63 - 2016

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research



Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director



The year 2016 was for the Center of Arab Women for Training and Research «CAWTAR» the year of transition from a work strategy to another, from a stage that saw a lot of achievements, successes, challenges and lessons learned to a new stage.

CAWTAR plans to enter this new stage armed with its experiments and experiences and with working tools and instruments that do not break with the past but rather draws on its essence and builds on the foundations set and pillars laid out so as to move towards larger spaces and more diversified and deeply influential pathways that are equally suited to specificities and challenges of the present and the future.

Therefore, in parallel with the implementation of its action plan based on three key pillars, including the political, social and economic empowerment of women, environmental sustainability and strengthening the role of women in the control of water sources, as well as contributing to the development policies and legislation sensitive to gender and women's human rights of women, the Center focused attention on the importance of aspects related to improving the efficiency of its performance.

This was through drawing up the five-year strategic for the period 2017-2021 and presenting it to a number of partners and experts for discussion and ratification as well as through the implementation of the media strategy of «CAWTAR».

This will also be done through the development of the monitoring and evaluation tools and actively working to set up an integrated IT system in line with modern technologies for computer security and cost-effectiveness.

It is a working tool that significantly contributes to facilitate the process of exchange and sharing and monitoring between the centre's team members.

The Centre's work in the Arab region and beyond has brought about the accumulation of many quantitative and qualitative outcomes.

At the regional level and in terms of its interventions and programs, the center has been able to deepen knowledge of dimensions critical for the political, social and economic empowerment of Arab women. It has worked hard in making them available and sharing them by using modern technology through the creation of electronic platforms in different topics.

The center was also keen to use all possible and available spaces to win the support of planners, policy-makers and decision-makers at multiple levels and some of its projects targeted remote geographical areas including African countries.

The center also chose to focus on the local dimension of its interventions, through valuing the roles of civil society structures, especially in the paths of change experienced by some countries during the last six years and strengthening the capacity of their young executives to intervene locally with more effectiveness.

To monitor the implementation of states' obligations, especially the 2030 Agenda for Sustainable Development and consistent with the Sustainable Development Goals, «CAWTAR» has renewed attention for issues related to the role of women in water resources management and control and achievement of food security, thanks to its successful implementation of joint projects in this area.

The center has adopted, in this regard, participatory approaches based on the involvement of local actors and rights-holders in their design and implementation. It has also continued to encourage the involvement of the media in highlighting the real situation of women and their issues, especially at the local level.

At the institutional level, the approach adopted by the Center to develop its capabilities has helped train a qualified team and a trainer able to run various projects and monitor and evaluate their implementation with high capacity of training, planning and programming and understanding the mobility of the region and the situation of women and the challenges they face as well as the roles of the centre and its missions at this level.

This point may be considered as a new asset to be added to the human and institutional resources of the center enabling to ensure the quality and effectiveness of its interventions.

«CAWTAR» will welcome the next year and the 2017-2021 phase with a large opening onto the regional and international efforts for the realization of women's rights and to promote their involvement in the development paths.

It is also keen to be present and intervene more effectively by exploring new work areas and wider geographical zones and deeper and more consolidated partnerships in order to contribute to the establishment of communities where manifestations of discrimination and injustice against women shrink and the principles of justice, equality and equal opportunities are upheld.●

كوتريات عدد 63 - ديسمبر/كانون الأول - 2016
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوتر

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 63 - 2016

- المديرية التنفيذية لكوتر : د. سكينه بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجبري
- رئيسة التحرير : لبنى النجار الزغلامي
- فريق التحرير : ياسمين الشاوش
- ألفة الطرابلسي، معهد الصحافة
وعلم الإخبار - تونس

الأراء الواردة في المقالات المضمّنة تعبر عن الرأي
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوتر

Signed articles do not necessarily
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org